٢٦/٤/٨٧

الاتحاد الاشتراكى العربى
اللجنه التنفيذيه العليـا

سرى للغاية

السيـد /

تحيـه طيبـه ـ وبعد ،

أتشـرف بـأن أرفـق طيـه نسخـه مـن قـرارات وتوجيهـات اللجنـه التنفيذيـه العليـا للاتحـاد الاشتراكـى العربـى المنعقـده برئاسـه السيـد الرئيـس جمـال عبدالناصـر مسـاء يـوم الاربعـاء الموافـق ٢٧ ابريـل سنـه ١٩٦٦ .

للتكرم بالاحاطـه .

وتفضلوا بقبـول فائـق الاحترام ،،،

سكرتارية اللجنه التنفيذيه العليا

عبدالمجيد فريـد

عبدالمجيد شديد

١٠/٥/٩٦٦
=======
م/

٤-٨/٦ (٢٠٤٧) / ١٩٦٦/٥/١١ صورة الى السيد / عبدالمجيد شـديد

سكرتير عام اللجنه التنفيذيه العليا

قرارات وتوجيهات

اللجنة التنفيذية العليا

للاتحاد الاشتراكي العربي

المنعقدة برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر

يوم الاربعاء الموافق ٢٧ ابريل ١٩٦٦

اولا ـ الخزانة والتخطيط :

١ ـ تمول ميزانية الخدمات بمبلغ ٦٠ مليون جنيه من فائض قطاع الاعمال وقدره ١٢٣ مليون جنيه مع مراعاة العمل على ان تمول اعتماد الخدمات مستقبلا من حصيلة الضرائب والرسوم ولا تتجاوز هذه الحصيلة .

٢ ـ تصرف العلاوة الدورية للعاملين في الحكومة في موعدها المعتاد وهو اول مايو .

٣ ـ تصرف المنحة السنوية للعاملين في الحكومة في شهر يوليو القادم بنفس القواعد التي اتبعت في العام الماضي .

٤ ـ يسمح لقطاع الصناعة بتجاوز ارقام الاستثمارات المخصصة له في الميزانية بالنسبة للانفاق المحلي في حدود ١٠ مليون جنيه علاوة على نسبة الـ ١٥ ٪ المقررة . دون تجاوز في ارقام الانشاءات والدفع المقدم .

٥ ـ اعداد بيان بالاقساط العسكرية والمدنية المستحقة للاتحاد السوفيتي المطلوب تأجيلها .

٦ ـ يبحث موضوع الموارد غير العادية الواردة بميزانية الخدمات .

ثانيا ـ توجيهات عامة :

١ ـ لا يجوز اتخاذ اى قرار يمس سياسة الاسعار والاجور الا بعد عرضه على اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي وموافقتها عليه .

٢ – يعين الخريجون الجدد بنفس الاوضاع التى عين على اساسها الخريجون فى عام ٦٦/٦٥ .

٣ – تستكمل مناقشة مشروعات الخطه بالنسبة للقطاعات المختلفه فى الاجتماعات القادمه .

/م

الاتحاد الاشتراكي العربي
اللجنه التنفيذيه العليـا

((سرى جـدا))

٤-٨/٦ (٢٠٨٦)
١٩٦٦/٥/١٢

السيـد / عبدالمجيد شـديد
سكرتير عام اللجنه التنفيذيه العليـا

تحيـه طيبـه - وبعـد ،
أتشـرف بـأن أرفـق طيـه نسخـه مـن محضـر اجتمـاع اللجنـه التنفيذيـه العليـا للاتحـاد الاشتراكـي العربـي المنعقـدة برئاسـة السيـد الرئيـس جمـال عبدالناصـر مسـاء يـوم الاربعـاء الموافـق ٢٧ ابريـل سنـة ١٩٦٦ .

للتكـرم بالاحاطـه .
وتفضلوا بقبول فائـق الاحـترام .

سكرتارية اللجنه التنفيذيه العليا
عبدالمجيد فريد
عبدالمجيد شديد

١٩٦٦/٥/١١
م/

الاتحاد الاشتراكى العربى
سكرتاريه
اللجنه التنفيذيه العليـــا

(ســرى جدا)

محضر اجتماع
اللجنه التنفيذيه العليا للاتحاد الاشتراكى العربى
برئاسه السيد الرئيس جمال عبد الناصر
مساء يـــوم الاربعـــــاء ٢٧ ابريـل ٩٦٦

(ســرى جدا)

محضر اجتماع

اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى

برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر

مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٧ أبريل ١٩٦٦

اجتمعت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى تمام الساعة السابعة مساء يوم الاربعاء الموافق ٢٧ أبريل ١٩٦٦ بالقصر الجمهورى بالقبة .

وقد حضر الاجتماع السيد الدكتور محمد لبيب شقير وزير الاقتصاد والسيد الدكتور نزيه ضيف وزير الخزانة .

وتولى سكرتارية اللجنة السيد / عبد المجيد فريد أمين عام رئاسة الجمهورية والسيد / عبد المجيد شديد أمين الشئون المالية بالاتحاد الاشتراكى العربى .

وقام باعمال الاختزال السيد / محمد ابراهيم والسيد / محمد الخولى المختزلان برئاسة الجمهورية .

وقد استهل السيد الرئيس الاجتماع بالكلمة التالية :

السيد الرئيس :

أننا لم نجتمع خلال الفترة الماضية .. وكان هدفنا من ذلك أن نعطى للاخ زكريا محى الدين فرصة لمدة ثلاثة شهور .. ثم ستة شهور .. وبعد ذلك نرى ما اذا كانت هذه الفرصة كافية أو غير كافية .

وطبيعى أن هناك موضوعات كثيرة تحتاج الى كلام .. فهناك الوضع العام فى البلد .. والشعور بالنسبة للحكومة .. والشعور بالنسبة للاتحاد الاشتراكى .. والشعور بأن هناك انفصال كامل بين الحكومة وبين الناس .. وأن الاتحاد الاشتراكى

(سرى جدا)

لا يغطى دوره لأنه لا يوجد التقاء بين الاتحاد الاشتراكى وبين الحكومة ٠٠ وهذه الموضوعات سنتكلم فيها بعد ذلك ٠

لقد قرب وقت الميزانية ٠٠ وطبيعى أننى لن أوقع على الميزانية الا اذا عرفت ما فيها ٠٠ والذى أتصوره أن نبحث اليوم الخطوط التى نسير فيها بالنسبة للميزانية ٠٠ والخطوط التى نسير فيها بالنسبة للخطة ٠٠ وأنا لدى فكرة من رئيس الوزراء ٠٠ وعلى هذا الاساس نعطى الكلمة للاخ زكريا محى الدين ٠

السيد / زكريا محى الدين :

أرجو - فى هذه الجلسة - أن نستطيع أن نعطى صورة عامة عن اطار الخطة الثانية ٠٠ وأن نعطى فكرة أيضا عن تقديرات الميزانية لسنة ١٩٦٧/٦٦ ٠٠ وفى تقديرنا أننا قد نستطيع تغطية استثمارات السنة الثانية من الخطة ٠٠ وبعدى سيتكلم الدكتور لبيب شقير ٠٠ ثم يتكلم الدكتور نزيه ضيف وبعض التغييرات الاساسية فى الميزانية ٠٠ وبعد ذلك يتكلم الدكتور القيسونى فى استثمارات السنة الثانية من الخطة ٠

وأود أن أحيط اللجنة بالجو الذى كنا نعيش فيه خلال الفترة الماضية ٠٠ وفى خلال هذه الفترة أمكن أن نصل الى اطار الخطة المعروض اليوم ٠

وقد كانت نقطة البداية فى تفكيرنا هى اعادة تقييم ٠٠ أو تقييم الخطة الخمسية الأولى لمعرفة الموقف الاقتصادى والامكانيات والقدرات المتاحة ٠٠ ثم الاستفادة من التجربة بالدروس المستفادة فى وضع مبادئ للخطة الجديدة ٠

وطبيعى أنه بالنسبة لتقييم الخطة الأولى يوجد كلام كثير يمكن أن يقال فى جوانبه الايجابية وجوانبه الأخرى ٠٠ وقد لا يكون هذا اليوم هو مجال بحث هذا الموضوع ٠٠ ويمكن أن نخصص له جلسة اذا رأى السيد الرئيس ذلك ٠٠ وقد أحضرنا المذكرة الخاصة بمتابعة تقييم الخطة الأولى اليوم ٠٠ ونرجو فى الفرصة القادمة أن نتكلم فى هذه المسألة ٠

والذى يهمنى من الكلام على الخطة الاولى هو أن نذكر الجوانب المؤثرة على تخطيط الخطة الثانية ٠٠ فهناك عوامل أو جوانب معينة أثرت فعلا على تفكيرنا وجعلتنا نأخذ خطوطا معينة أو مبادئ معينة نلتزم بها فى الخطة الثانية ٠٠ وأنا أود أن أذكر جزءا من هذه العوامل ٠٠ وأبدأ بموقف الالتزامات المترتبة على الخطة الاولى ٠٠ وأقول أن هذه الالتزامات ليست مترتبة فقط على الخطة الأولى ٠٠ وانما مترتبة أيضا على الأوضاع فيما قبل الخطة الأولى ٠٠ ونحن نقدر هذه الالتزامات بمبلغ ٥٤٠ مليون جنيه غير الالتزامات الأخرى ٠ وهذه هى الالتزامات المدنية ٠٠ وطبيعى أن هذه الالتزامات ليست واجبة السداد كلها فى خلال مدة الخطة الثانية ٠٠ وانما الجزء الغالب منها سيسدد خلال هذه الفترة ٠٠ والجزء الآخر سيسدد فيما بعد الخطة الثانية ٠

وبالنسبة للتمويل المحلى فهناك اقتراض حوالى ٢٢٠ مليون جنيه من الجهاز المصرفى ٠٠ هذا هو العامل الأول ٠

أما بالنسبة للعامل الثانى فهو خاص بحجم العمالة والأجور ٠٠ فمن متابعة تقييم الخطة الخمسية الاولى ٠٠ نجد أنه توجد زيادة عن المستهدف فى العمالة تقدر بـ ٣٠٠ ألف عامل ٠٠ حيث بدأنا بـ ٦ مليون عامل وأنتهينا بـ ٧٣٠٠٠٠٠ عامل تقريبا ٠٠ وكان المفروض أن يكون المستهدف ٧ مليون عامل ٠

وبالنسبة للاجور ٠٠ نجد أن ٣٣٠ مليون جنيه قد تحققت زيادة فى حجم الأجور ٠٠ فقد كان الرقم فى سنة الأساس ٥٥٠ مليون جنيه ٠٠ أصبح الآن ٨٧٩ مليون جنيه ٠٠ بزيادة تقدر بـ ٦٠٪ ٠٠ وهذه الزيادة تعنى أن تكون ١٢٪ سنويا والمستهدف فى الاجور فى الخطة كان ٧٢٥ مليون جنيه ٠٠ اذن توجد زيادة عن المستهدف فى الاجور تبلغ ١٥٤ مليون جنيه ٠٠ ويتضح ذلك من تقديرات ميزانية الباب الأول لسنة ٦٧/٦٦ حيث يظهر أن هناك زيادة حتمية ٠٠ ولقد حاولنا أن نجددها بقدر الامكان ٠٠ ولكن لا زالت توجد زيادة فى حجم الاجور ٠

والعامل الثالث هو الاستهلاك ٠٠ وقد زاد فى الخطة الخمسية الاولى بنسبة

٨٪ فى المتوسط ٠٠ فى حين أن الذى تحقق فى الانتاج أو نسبة النمو فى الانتاج تقدر بنسبة ٧ ١/٤٪ سنويا ٠٠ وهذا الاستهلاك المقدر بـ ٨٪ ٠٠ نجد أن تحليله كالآتى :

نسبة الزيادة فى الاستهلاك الجماعى تقدر بنسبة ١٤ ٪ سنويا ٠٠ ونسبة الزيادة فى الاستهلاك الفردى تقدر بـ ٥ر٦٪ سنويا ٠

أما بالنسبة للعامل الرابع ٠٠ فقد لاحظنا أنه توجد استثمارات كثيرة فى الخطة الخمسية الاولى لم تحقق عائدا حتى الآن ومن المنتظر أن تحقق عائدا فى خلال الخطة الخمسية الثانية ، وهذه الاستثمارات هى :

٩٨	مليون جنيه للسد العالى ٠
١١٠	مليون جنيه للزراعة ٠
٣٩	مليون جنيه لتحويل أراضى الحياض ٠
١٣٠	مليون جنيه للصناعة ٠
٤٧	مليون جنيه للكهرباء ٠
١١	مليون جنيه للنقل والمواصلات ٠
٢٠	مليون جنيه للاسكان ٠
المجموع ٤٥٥	مليون جنيه استثمارات لا يقابلها انتاج ٠

ولكن من المنتظر فى خلال الخطة الخمسية الثانية أن يتحقق العائد من هذه الاستثمارات ٠٠ وقد تم اصلاح ٥٣٦ ألف فدان فى خلال الخطة الخمسية الاولى ٠٠ وقد حقق جزء من هذه المساحة عائد والجزء الاخر لم يحقق عائدا بعد ٠٠ وان المدة اللازمة كى تصل الارض الى الحديه تكون ما بين ٤ و ٧ سنوات ٠٠ على اعتبار أن المتوسط خمس سنوات حتى يصل انتاج الارض الى مستوى الحدية ٠

والنقطة الاخرى التى كنت أود أن أتكلم فيها والتى أثرت فى تفكيرنا هى تقديرات الميزانية النقدية وموقف التعامل مع العالم الخارجى ٠٠ وهذه سوف تكون لها مذكرة منفصلة سوف تقدم قريبا ان شاء الله ٠٠ ولكن يتضح أنه يوجد عجز فى

الميزانية النقدية يقدر بـ ١٠٠ مليون جنيه فى المتوسط بالنسبة للحساب الجارى ومائة مليون جنيه فى الاستثمارات ٠٠ ونحن ندخل فى الميزانية النقدية التقديرية بعجز قدره ١٠٠ مليون جنيه فى حسابات التشغيل الجارية العادية يضاف اليها ١٠٠ مليون جنيه تسهيلات ائتمانية مقابل سلع استثمارية فى الخطة الخمسية الثانية ٠

والنقطة الثانية التى كانت محل اهتمامنا هى موقف قطاع التشييد وقدراته ٠٠ وهو يعتبر نقطة اختناق اساسية ٠٠ فلا فائدة من أن نستثمر مبالغ كبيرة فى شراء آلات بينما لا يستطيع قطاع التشييد أن يواجه الاحتياجات اللازمة لاقامة المصانع وغيرها من المبانى ٠٠ وطبيعى أن قطاع التشييد يتأثر بالاستيراد ويتأثر أيضا بالعملة الصعبة وبالخامات المحلية وانتاج المصانع المحلية التى تقدم المواسير والاجهزة والمواد المختلفة للتشييد ٠٠ وهى تحتاج الى عملة صعبة لكى تحقق احتياجات قطاع التشييد ٠ وقطاع التشييد يتأثر أيضا بقدرة ورشه والفنيين الموجودين به لمواجهة الموقف ٠

وعلى ضوء هذه الصورة كان من الطبيعى أن نضع مبادىء وخطوطا عامة نسترشد بها فى وضع اطار الخطة الثانية ٠٠ وقد وضعنا لأنفسنا المبادىء الآتية :

قلنا أن الاستثمارات يجب أن توجه الى المشروعات ذات الفائدة أو العائد السريع لتحسين موقف ميزان المدفوعات ٠٠ وكذلك الى المشروعات ذات القدرة على زيادة التصدير ٠٠ والمشروعات ذات القدرة على الاحلال ٠٠ احلال مواد محل مواد مستوردة لخفض الاستيراد ٠٠ والمشروعات المستندة على سلع وسيطة محلية بحيث لا نحتاج الى استيراد هذه السلع من الخارج ٠٠ والمشروعات التى لا يترتب على تنفيذها تحميل كبير على ميزان المدفوعات خلال الخطة ٠٠ فاذا كنا ننفذ مشروعات فاننا نجتهد على قدر الامكان الا تضيف علينا التزامات جديدة فى خلال الخطة الثانية ٠٠ ومع ذلك كنا نضع فى تقديرنا باستمرار أن المسألة ليست مسألة أرقام ٠٠ ولكن العبرة بامكانية التنفيذ واحتمال قدرة الميزانيات النقدية على مواجهة هذه الاستثمارات ٠

وطبيعى أن هذه الصورة تقابلها صورة أخرى خاصة بالاستهلاك ٠٠ وهذا

الاستهلاك يجب أن يحدد بنسبة معينة حتى لا يضغط على ميزان المدفوعات ..
وطبيعى أن الحل الامثل فى هذا هو الا نزيد الاجور الا فى حدود معينة ..
ولكن هناك حلول أخرى خاصة برفع الاسعار .. وقد اتخذت الحكومة هذه الخطوات
فى أول مرحلة لكى تمتص جزءا من القوة الشرائية لاحداث توازن بين العرض والطلب .

تاتى بعد ذلك الخدمات .. وهى الاستهلاك الجماعى .. وقد قلنا أنه يجب
الا نستهلك جزءا كبيرا من الزيادة فى الانتاج والقيمة المضافة الا فى حدود
تتناسب مع زيادة الانتاج بحيث نتمكن — فى نفس الوقت — من تحقيق مدخرات
تمول بها الخطة الثانية .. وكان تقديرنا أن أسبقيات الخدمات يجب أن تتجه
اساسا الى التعليم اللازم لاحتياجات الخطة .. تعليم وتدريب .. وبعد ذلك
نهتم بالاسكان .. ثم تأتى بعد ذلك الخدمات الاخرى .

وعندما أخذنا ندرس تفاصيل المشروعات فى القطاعات المختلفة بعد أن وضعنا
هذه المبادىء ، ووجهنا بأوضاع معينة .. وهذه الاوضاع مترتبة على تنفيذ الخطة
الاولى وأوضاع مترتبة على تعاقدات أيضا فى الخطة الثانية .. وهذه التعاقدات تمت
قبل اعتماد الخطة .

لقد كانت فكرتنا أن نتجه الى استثمارات ذات عائد سريع .. وأن نؤجل أو نعطى
أقل للاستثمارات التى تعطى عائدا متأخرا .. وكمثل من هذه الامثلة .. فقد كنا
نركز على التنمية الرأسية فى الزراعة فوجدنا أن الارتباطات فى القطاع الافقى مع
الشركات الاجنبية تصل الى اكثر من ٦٠٠ ألف فدان .. وازاء هذا اضطررنا الى
التنازل عن الاهداف التى كنا نتصورها فى التنمية الرأسية لكى نستطيع أن نوفر التمويل
اللازم للناحيتين .

وكان التركيز فى الصناعة اساسا على ازالة الاختناقات ثم بعد ذلك رأينا أن نزيد
مشروعات السماد باعتبارها سلع تصديريه لم تكلفنا مستلزمات انتاج كثيرة ..

ونتيجة للاستثمارات فى المصانع التى وصلنا الى تعاقد عليها .. فقد اضطررنا
الى أن نتدرج فى استثمارات السماد .. وكنا نتمنى أن نستثمر اكثر من ذلك

فى السنين الاولى من الخطة الخمسية الثانية •

ولا شك أن الخطة المعروضة على سيادتكم قد درست تفصيليا وروجعت لمدة ست أو سبعة أشهر •• وهذه المدة التى ذكرها سيادة الرئيس •

وقد روجعت الموارد والالتزامات والاستخدامات المطلوبة •• وكان تقديرنا أن نزيد سنوات الخطة من ٦ الى ٧ سنوات باعتبار السنة الحالية سنة منتهية •• وسوف يشرح الدكتور القيسونى الاستثمارات فى الخطة الخمسية الثانية •• ثم السنة الحالية لأنها المرشد الاساسى فى الحجم الكلى وقد راعينا بالنسبة للاستثمارات الكلية •

وقد راعينا أن تكون الخطة مرنه بحيث نزيد الاستثمارات على حسب الموارد التى تأتى الينا كل سنة لانه يصعب فى هذه المرحلة بالذات أن نضع تقديرات دقيقة للسنوات البينيه المختلفة للخطة •• وقد حددت هذه التقديرات ولكنها معرضة للزيادة على حسب ظروف التنفيذ •

ويتطلب تنفيذ الخطة بذل كل مجهود وأن تكون هناك متابعة دقيقة وأن نجتهد بقدر الامكان أن نلتزم بالخيوط التى تقيدنا بالنسبة للاستهلاك سواء كان فرديا أو جماعيا •

الدكتور / لبيب شقير :

عند تقدير الخطة الخمسية الثانية قمنا بدراسة المشاكل التى اعترضت تنفيذ الخطة الخمسية الاولى •• وقد حققت الخطة الخمسية الاولى تقدما كبيرا •• ولكن كانت توجد مشكلتين أساسيتين عند تنفيذ هذه الخطة •

المشكلة الاولى هى مشكلة تزايد الاستهلاك الذى كان يتحقق بمعدلات أكثر من المعدلات التى كان يجب أن نسير بها فى التنمية الطموحة التى كنا نستهدفها •

والمشكلة الثانية العجز الذى كان يظهر متزايدا فى ميزان المدفوعات والذى وان كان قد نقص فى السنة الاخيرة من الخطة الا أن مجموع العجز خلال سنوات الخطة كلها كان متزايدا •

والمشكلتان ليستا منفصلتان عن بعضهما ٠٠ فزيادة الاستهلاك يترتب عليه انقاص السلع المتاحة للتصدير سواء كانت سلعا زراعية أو صناعية ٠٠ ويترتب عليه ايضا استيراد بعض المواد من الخارج ٠

لذلك كان هدفنا فى الخطة الخمسية الثانية محاولة علاج المشكلتين بشكل جوهرى يقضى عليهما قضاءا ان لم يكن قضاءا كاملا يكون اكبر ما يمكن عمله ٠

ولقد اثبتت جميع الدراسات أنه لكى نحقق الهدف الذى نلتزم به من حيث مضاعفة الدخل القومى أو زيادته الى ٩٠٪ أو ١٠٠٪ فى خلال فترة تمتد من ١٠ الى ١٢ سنة ٠٠ فلا يمكن أن يحدث هذا دون عجز معنى فى ميزان المدفوعات فى الخطة الثانية ٠

هذه الصورة — العجز فى الخطة — ربما يدفع البعض الى القول بتخفيض حجم الاستثمارات ٠٠ وهذا حل خطير جدا لان تخفيض حجم الاستثمارات قد يجوز أن يريحنا لمدة ٢ أو ٣ سنة ٠٠ ولكن المشكلة سوف تظهر اكثر تفاقما لان الاستهلاك سوف يزيد ٠٠ ومن ناحية أخرى سنواجه بسداد الالتزامات التى يجب مواجهتها من فائض التصدير ، وذلك بدون أن نكون قد نمينا الاستثمارات اللازمة لزيادة الطاقة الانتاجية ٠

لذلك لا بد من زيادة الانتاج وبالتالى زيادة الاستثمارات ٠٠ واذا أخذ بهذا المبدأ فيجب أن نتخذ الضمانات التى تكفل التنفيذ بحيث لا تسبب خسارة للاقتصاد القومى ٠٠ وحتى يتم ذلك نقترح تاجيل سداد بعض الالتزامات التى يجب سدادها والمتولدة عن الفترة الماضية ، نقترح تاجيل سدادها الى سنوات لاحقة للخطة ٠٠ وأخذنا فى اعتبارنا المشروعات السياسية والاقتصادية بشكل عام ٠٠ ونتخذ بعض الاجراءات حتى يضيق العجز ٠٠ وهذا ما أشار اليه السيد رئيس الوزراء ونركز على المشروعات التى تعطى تصديرا أو توفر سلع للاستهلاك ٠

هذه كانت المعايير التى استرشد بها لزيادة الانتاج الزراعى الرأسى ٠٠ ونعطى أولويات للمشروعات الصناعية التى تكون قدرتها على التصدير فى خلال الخطة سريعة ٠٠ ولكن النقطة هى نقطة الاستهلاك ٠٠ لانه عندما أعدت الخطة الخمسية

الاولى لم يكن الاستهلاك قد درس دراسة وافيه ٠٠ أما فى خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية ٠٠ فقد درس الاستهلاك من حيث الامكانيات وتطوره والتطبيقات التى طبقت فى الدول الاخرى ٠٠ كما درس من ناحية ميزانية الأسرة والتغيير بالنسبة لسكان الريف وادخال السلع الجديدة التى لم تكن معروفه لديهم من قبل ٠٠ كل هذا قد درس وقد شكلت لجنة لدراسة الاستهلاك قامت بالعمل لمدة سنة من الدكتور كمال رمزى استينو والدكتور مصطفى خليل ومنى ، وممثلين لقطاعات الصناعة والزراعة وذلك كله بمشاركة وزارة التخطيط ٠

لقد وضعت أرقام معينة للاستهلاك بناء على هذه الاسس ٠٠ وهى التى أخذنا بها لانقاص جزء من الاستهلاك لكى يتبقى فائض للتصدير من هذه السلع ٠٠ ولكن بالنسبة للسلع الغذائية الاساسية وهى القمح والدقيق ٠٠ وهى عصب غذاء الشعب فقد ترك معدل التزايد يسير بالطريقة التى تنبىء بها ميزانية الاسرة ٠٠ أى أننا لا نتدخل للحد منها ٠٠ وعلى هذه الاسس أعدت جداول الاستهلاك الفردى التى أوردناها فى المذكرة فى صفحة ٤ والصفحات التالية لها وفيها نسب معينة ٠٠ فمن عام ٦٥/٦٦ الى عام ٧١/١٩٧٢ يزيد الاستهلاك بنسبة ٢٣ر٧٪ أى بمتوسط ٣ر٩٥٪ فى السنة ٠٠ والنسب تختلف من سلع الى أخرى ٠٠ فهناك سلع تبلغ نسبة الزيادة فيها ٤٪ الى ٤ر٥٪ واخرى لا تزيد فيها عن ٢٪ حسب دراسات ميزانية الاسرة ٠٠ والمهم هو أن نحاول المحافظة على هذه الحدود للاستهلاك لان عدم تحقيقها يجعل العجز يزيد بشكل اكبر أو أن الخطة لن تتحقق بالموجود ٠

بعد ذلك نجد الاستهلاك الحكومى ٠٠ وهو الشق الثانى للاستهلاك ٠٠ وقد بنيت أرقامه على اساس أن نعتد بالباب الاول بنسبة ٤٪ زيادة سنوية ٠٠ وهذا بناء على قرار لجنة الخطة ٠٠ أما الباب الثانى فمتوسط الزيادة السنوية فيه ٢٪ ٠

هذا فيما يتعلق بالاستهلاك بصفة عامة ٠

أما الانتاج فانه سيتطور فى هذه الخطة على النحو التالى :

ففى عام ٥٩/١٩٦٠ كان الانتاج ٢٥٤٠ مليون جنيه بنفس الاسعار ٠٠ أما فى

سنة ١٩٦٥/٦٤ بلغ الانتاج ٣٤١٩ مليون جنيه ٠٠ ورقم التشييد هناك يكون مرة بالاسعار الثابتة ومرة بالاسعار الجارية ٠٠ والرقم الذى ذكرته كان بالاسعار الثابتة أما بالاسعار الجارية فالرقم هو ٣٤٧٤ مليون جنيه ٠

وفى عام ١٩٧٢/٧١ يصل الانتاج الى ٤٩٦١ مليون جنيه أو ٤٩٦٢ مليون جنيه ٠

وبهذه الصورة تكون نسبة الزيادة فى الفترة من ١٩٦٠/٥٩ الى ١٩٧٢/٧١ هى ٩٤ر٧ ٪ ٠ والزيادة الكبيرة فى الانتاج من قطاع الصناعة وهى تبلغ ١١٨ ٪ عن عام ١٩٦٠/٥٩ وبالنسبة للزراعة ـ وهى فى الواقع عصب اساسى للخطة ـ فان الزيادة ستكون ٥ر٤٤ ٪ فى الانتاج عن عام ١٩٦٠/٥٩ بحيث يصل الانتاج من ٥٨١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٢/٧١ ٠ وتصل الصناعة من ١٠٨٧ مليون جنيه الى ٢٣٧٤ مليون جنيه ٠

وهذا سيترتب عليه بالضرورة أن يتغير هيكل الانتاج فى الاقتصاد القومى ٠٠ فبعد أن كانت الزراعة تمثل نسبة كبيرة ٠٠ سيتغير الوضع ٠٠ ولكن الزراعة ستصبح ٩ر١٦ ٪ والصناعة ستصل الى حوالى ٤٨ ٪ من هيكل الانتاج القومى ٠

وبالنسبة للقيمة المضافة بالاسعار الثابته فانها ستتطور فى خلال الخطة من ١٢٨٥ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٢٤٩٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٢/٧١ اى أن نسبة الزيادة هى ٢ر٩٤ ٪ عن عام ١٩٦٠/٥٩ و ٤ر٤٤٪ عن عام ١٩٦٥/٦٤ ونقول هنا نفس الملاحظات التى قلناها عن تطور هيكل الانتاج ٠ فلأول مرة نجد أن الدخل المتولد من الصناعة يسبق أو يفوق الزراعة اذ يصل الى ٦٧٣ مليون جنيه بينما ستكون الزراعة ٥٩٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٢/٧١ ٠

وبالنسبة لارقام العمالة والاجور نجد أن عدد المشتغلين فى عام ١٩٦٠/٥٩ كان ٦ر٦ مليون مشتغل تبلغ اجورهم ٥٥٠ مليون جنيه ٠٠ وفى عام ١٩٦٥/٦٤ كان عددهم ٣ر٧ مليون مشتغل أجورهم ٨٧٩ مليون جنيه وفى ١٩٧٢/٧١ تصل العمالة الى ٨ر٧ مليون مشتغل اجورهم ١١٩١ مليون جنيه ٠ أى أن نسبة زيادة العمالة فى عام ١٩٦٠/٥٩ هى ٤ر٤٤ ٪ ونسبة زيادة الاجور ١١٧ ٪ ٠ والزيادة عن عام ١٩٦٥/٦٤ فى العمالة ٣ر١٨ ٪ وفى الاجور ٦ر٣٥ ٪ ٠

ويلاحظ أن اجر العامل يزيد فى سنوات الخطة وقد زاد متوسط اجر العامل فى سنة ١٩٦٥/٦٤ عما كان عليه فى عام ١٩٦٠/٥٩ ٠٠ وسيزيد فى عام ١٩٧٢/٧١ عما يكون عليه فى عام ١٩٦٥/٦٤ ٠٠ ولكن نسبة زيادة الاجور فى الخطة أقل من نسبة زيادة انتاج العامل ٠

ولو نظرنا الى دخل الفرد فى نفس الفترة سوف نجد أن متوسط دخل الفرد يزيد وأن عدد السكان فى عام ١٩٧٢/٧١ سوف يكون حوالى ٣٥٫٨ مليون نسمة بمعدل زيادة ٢٫٨ ٪ سنويا ٠٠ وسوف يظل المعدل ثابتا لمدة ، لان سببه هو نقص معدل الوفيات ، أما معدل المواليد فانه يظل ثابتا لفترة ، وسياسة الحكومة الخاصة بتنظيم الاسرة فان أهميتها لا تظهر الا بعد عدد من السنين ٠

وقد كان متوسط دخل الفرد السنوى فى سنة ١٩٦٠/٥٩ ، ٥٠٠ جنيها أصبح فى سنة ٦٥/٦٤ ٩٫٦٣ جنيها وسوف يزيد فى عام ١٩٧٢/٧١ الى حوالى ٧٧ جنيها ٠

ان تحقيق هذه الاهداف يتطلب استثمارات معينه ٠٠ وقدرت الاستثمارات بـ ٣١٣٤ مليون جنيه يضاف اليها استثمارات مشروع انتاج ورق الصحف من مصاصة القصب وقد أقرته لجنة الخطة أمس على أن يترك أمر تنفيذه للظروف ٠٠ بهذه الصورة سوف تكون الاستثمارات ٣١٦٦ مليون جنيه ٠٠ وهذه تزيد عن ضعف استثمارات الخطة الخمسية الاولى التى كانت ١٥١٣ مليون جنيه ٠

على ضوء المعايير التى ذكرناها ٠٠ فقد تم توزيع الاستثمارات ٠٠ ثم يكون الاستهلاك المحلى من الانتاج المحلى فى حدود القواعد الاقتصادية ٠٠ ويحدد ذلك الترابط ما بين القطاعات بحيث تكون الاستثمارات متمشية معها ٠

وعلى ضوء هذه المعايير وصلنا الى توزيع الاستثمارات على القطاعات السلعية وهى الزراعة والرى والصرف ثم السد العالى والصناعة والكهرباء ٠٠ وبلغت هذه الاستثمارات ١٩٢٨ مليون جنيه مقابل ٨٧١٫٥ مليون جنيه فى الخطة الخمسية الاولى ٠٠ أما قطاعات الخدمات فان استثماراتها تصل الى ١٢٠٣ مليون جنيه تقريبا مقابل ٦٤١٫٥ مليون جنيه تم التنفيذ به فى الخطة الخمسية الاولى ٠٠ وقد زادت

أهمية القطاعات السلعية فبعد أن كانت المنفذ فى الخطة الاولى يمثل ٦ر٥٧٪ من جملة الاستثمارات ارتفعت الاستثمارات المستهدفة الى حوالى ٦ر٦١٪ من جملة الاستثمارات فى الخطة الثانية .

وقد ارتفعت النسبة استثمارات الصناعة الى الاستثمارات الكلية فى الخطة الى ١ ر ٣٤ ٪ باستثمارات قدرها ١٠٦٧ مليون جنيه من غير مشروع الورق ، مقابل حوالى ٧ر٢٦ ٪ فى الخطة الاولى .

وقد نال التعليم والصحة اهتماما كبيرا ، حيث خصصت لهما استثمارات ٧ر٧٧ مليون جنيه ، و ٤ر٣٦ مليون جنيه على التوالى .

وخصص للاسكان ٢٧٠ مليون جنيه مقابل ما تم تنفيذه بما يبلغ ١٦١ مليون جنيه فى الخطة الاولى .

ويبلغ الرقم للنقل والمواصلات ٥٣٠ مليون جنيه يضاف اليه ٢٨ مليون جنيه استثمارات خصصت لقناة السويس - وبالنسبة للتوزيع السنوى .

أرجو ألا يذكر فى الخطة التى تعرض على الناس حتى لا نلتزم بهذا التنفيذ .. اذ ينبغى أن تكون هناك مرونه .. ولكنه وضع من أجل حساب الانتاج فى آخر السنة .. اذ يجب معرفة توزيع الانتاج فى السنوات البينيه .. ففى سنة ٦٦/٦٥ نتوقع أن يتم التنفيذ بما قيمته ٥ر٣٤٣ مليون جنيه استثمارات .. أما فى سنة ٦٧/٦٦ سوف يكون ٣٧٣ مليون جنيه دون رقم ٣ر٢ مليون جنيه للمؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة. وفى سنة ٦٨ر٦٧ سيكون ٤٤٦ مليون جنيه وفى سنة ٦٩ر٦٨ سيكون ٥ر٤٦٢ مليون جنيه .. وفى سنة ٧٠/٦٩ سيكون ٥ر٤٧٧ مليون جنيه .. وفى سنة ٧٠ر ١٩٧١ سيكون ٣ر٥٠٦ مليون جنيه .. وفى سنة ٧٢/٧١ سيكون ٥٢٢ مليون جنيه .

هذا هو توزيع الانتاج المقترح .. وسوف يحدث تعديل فيه نتيجة نقل مشروعات من الصناعة الى سنوات سابقة .. ويبلغ الـ ٢٨ مليون جنيه سوف تنقل من السنتين الاخيرتين الى سنتين سابقتين حتى يكون هناك ضمان تنفيذ كامل .

وتوزيع هذه الاستثمارات سوف يكون منها ١٢٢٣ مليون جنيه نقد أجنبى ..
وهذه تمثل نسبة ٣٩٪ من الاستثمارات .

المبانى والتشييد ١٢٤٩ مليون جنيه تمثل ٤٠ ٪ من استثمارات الخطة .

الاجهزة والالات	١٢٣٩	مليون جنيه
وسائل النقـــل	٢٩١	مليون جنيه
وباقى الاستثمارات	٢٨١	مليون جنيه للدراسات والابحاث لاستزراع الارض .

وسيكون العجز مع العالم الخارجى الذى يترتب على الخطة ٤٩٨ مليون جنيـــة فى سبع سنوات .. بالاضافة الى ٣٥ مليون جنيه قيمة مشروع الورق .

ويلاحظ أن العجز سوف يكون كبيرا فى سنة ٦٨/٦٧ وفى سنة ٦٩/٦٨ .... وسينخفض العجز بعد ذلك حتى يصل فى سنة ٧٢/٧١ الى ٧ر١ مليون جنيـــه ويمكن أن يقل أو يزيد تبعا لاى تعديل ندخله عليه .

هذا شكل عام للخطة فى اجمالياتها .

السيد الدكتور نزيه ضيف :

فى المناقشات التى دارت فى اجتماعات لجنة الخطة وعلى ضوء المبادىء والمشكلات التى عرضها السيد رئيس الوزراء تحددت مجموعة من القواعد التى التزمنا بها فى ربـط ابواب الميزانية .. فهناك قواعد خاصة بالباب الاول وقواعد خاصة بالباب الثانـــى وأخرى خاصة بالباب الثالث وقواعد خاصة بالباب الرابع .

ففيما يتعلق بالباب الاول التزمنا بخمس قواعد .. فنحن لا نسمح الا بالزيـــادات الحتمية المتعلقة بالعلاوات الدورية واعتمادات تنفيذ القوانين .. وفيما يتعلق بتعزيز الوظائف ادرجنا مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه فى جهة مركزية تتحكم فيه بناء على قرارات مـــن رئيس الحكومة وتوزع على الجهات التى فى حاجة الى هذا التعزيز فى ضوء الدراســـة التى يجريها الجهاز المركزى للتنظيم والادارة وبناء على عرضه .. ثم سمحنا لكـــل

جهة من الجهات أن تعيد التنظيم والتنسيق داخل الدرجات المخصصة لها فى الميزانية وأن تنشىء الدرجات التى تتفق مع غرضها دون المساس بالدرجات الدنيا للتعيين وهى الدرجات التاسعة والثامنة والسابعة ٠٠ وهكذا فى الجامعات سمحنا بنقل درجات المعيدين الى اساتذة كراسى وسمحنا بالنقل من كلية الى أخرى ٠٠ وفى الجهات المنشاة حديثا أو التى لم تستكمل بعد جهازها الوظيفى سمحنا لها بأن تنشىء الوظائف الاشرافية على مرحلة سنتين بناء على قرار من الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ٠

وفيما يتعلق بالباب الثانى سمحنا بالزيادات الحتمية فقط ٠٠ بمعنى أننا جمدنا الاعتمادات بقدر الامكان فيما عدا الوزارات التى يقع عليها عبء التزايد الحتمى مثل وزارات التربية والتعليم والصحة والرى وغيرها من الوزارات ٠

وفى ميزانية الاعمال يلاحظ أننا قسمنا الباب الثانى ٠٠ وقد ثبتنا بند المصروفات العامة ولم نسمح بالزيادة فيه ٠٠٠ أما القسم المتعلق بالمشتروات السلعية المرتبطة بالانتاج فقد سمحنا بزيادته فى حدود نسبة زيادة الانتاج ٠

وبالنسبة للباب الثالث فقد التزمنا بالمبالغ التى تحددت بمعرفة لجنة الخطة وبناء على دراسة وزارة التخطيط ٠

وفى الباب الرابع أيضا التزمنا بعدم زيادته الا فى الحدود الحتمية ايضا ٠

وبناء على هذا وصل الموقف الى التالى :

الباب الاول : ٢٤٧ مليون جنيه ـ الباب الثانى ٤ر٩١ مليون جنيه ـ الباب الثالث ٧ر٥٠ مليون جنيه ٠ وقد ارتفع الدين العام من ٥ر٤٠ مليون جنيه الى ٦٠ مليون جنيه ـ وارتفع اعتماد خفض تكاليف المعيشة من ٣٥ مليون جنيه الى ٣٦ مليون جنيه والقوات المسلحة من ٤ر١٥٨ الى ٤ر١٧١ مليون جنيه مع احتمال الزيادة فى أثناء السنة الى ١٧٥ مليون جنيه ـ والمصروفات الاخرى ارتفعت من ٢ر٥٦ مليون جنيه الى ٢ر٥٧ مليون جنيه ٠

أما بالنسبة للايرادات فنجد أنها ارتفعت من ٨ر٦٢٥ مليون جنيه فى عام ٦٥/٦٦

الى ٧١٥ر١ مليون جنيه فى عام ١٩٦٧/٦٦ .. وأهم الزيادات ترتبت على الاجراءات التى اتخذت فى ديسمبر الماضى والتى بلغت ٦٠ مليون جنيه .

وقد جاءت الايرادات من الزيادة الطبيعية التى قدرناها خلال السنة المقبلة بـ ٥ر١٥ مليون جنيه زيادة ثم نتيجة رفع الاسعار بلغت ٨ر٥٥ مليون جنيه وزيادة الرسوم الجمركية والضرائب وبلغت ١ر١٨ مليون جنيه .

ولو رجعنا الى موقف ميزانية الخدمات فى مجموعها نجد أنها تحقق ايرادات فى عملياتها الجارية .. ولو نقارن بين ميزانية الخدمات الجارية فى الباب الاول والثانى والرابع نجد أن قد تحقق فائض يبلغ ٤ر٥٢ مليون جنيه .. يستخدم منه ٢ر٥٠ مليون جنيه لتمويل استثمارى جارى وما يتبقى يستخدم فى تمويل استثمارات ميزانية الاعمال .

السيد الرئيس :

هل يدخل ضمن الايرادات قناة السويس والأرباح ؟

الدكتور نزيه ضيف :

يدخل ضمن الايرادات حصيلة الاتاوة التى تدفعها قناة السويس وفائض قطاع الاعمال الذى يبلغ ١٢٣ مليون جنيه .

السيد الرئيس :

ما قيمة الاتاوات ؟

المهندس محمود يونس :

٥٪ من الايرادات .

السيد الرئيس :

كم يبلغ فائض قطاع الأعمال ؟

الدكتور نزيه ضيف :

١٢٣ مليون جنيه .

السيد الرئيس :

لماذا ؟

الدكتور نزيه ضيف :

باعتبارها جزء من الايرادات التى تعود الى الشعب .

السيد الرئيس :

من الخطأ أن ندخل فائض قطاع الاعمال ضمن ميزانية الخدمات .. لانه من المفروض أن تؤدى الخدمات على قدر الضرائب والرسوم .. ومن المفروض فى الارباح التى تأتى من الصناعة ومن قناة السويس أن توجه الى الاستثمارات لانه اذا كنا سوف نتوسع فى قطاع الخدمات فسوف نضطر الى ضغط قطاع الاستثمار .

السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى :

انه يدخل فى ميزانية الخدمات .. ومن ناحية أخرى فان المصروفات الخاصة والمصروفات الادارية والدين العام يقابله جزء من الـ ١٢٣ مليون جنيه .

السيد / زكريا محى الدين :

كانت قد أثيرت نقطة أثناء مناقشة الميزانية وهى أنه كنا معترضون على اضافة الـ ١٢٣ مليون جنيه الخاصة بميزانية قطاع الاعمال الى ميزانية قطاع الخدمات .. ثم نقول انه يوجد فائض من قطاع الخدمات يرحل الى قطاع الاعمال مرة أخرى .. ونحن نقول أنه قد حصرت عملية طرح .. ٥٠ مليون جنيه من الـ ١٢٣ مليون جنيه .. نقول انها اعانة من قطاع الاعمال الى قطاع الخدمات .. ولكن يجب أن يظهر أنه عجز بقطاع الخدمات .

السيد الرئيـــــس :

ان الناس يطالبون بالخدمات ٠٠ ولكن الـ ١٢٣ مليون جنيه ليست من حصيلـــة الضرائب والرسوم ولكنهـــــــا نتيجة ارباح من الاستثمارات ٠٠ يجب أن يظهر أننا نمول قطاع الخدمات ٠٠ ولكن فى الحقيقة يجب أن نضغط الخدمات أكثر مـــن هذا بحيث تكون هذه المبالغ للاستثمار ٠٠٠ ونأخذ ٦٠ مليون جنيه من الـ ١٢٣ مليون جنيه ويخصص الباقى للاستثمارات ٠

ونحن نتحكم من حيث الشكل العام ٠٠ اذا كانوا يريدون خدمات ٠٠ عليهـــم أن يدفعوا ضرائب أكثر ٠٠ وقد تكلمت معك فى هذا الشان ٠٠ واذا كنا نأخـــذ من أرباح قطاع الاعمال للخدمات ٠٠ فمن أين نمول قطاع الاعمال ؟ ٠

الدكتور / عبد المنعم القيسونى :

نحن نطلب من قطاع الاعمال جزء من الارباح نسمح بالاحتفاظ به كاحتياطى ٠٠٠ أى أنه تدخل فى ميزانية الاعمال حوالى ١٢٠ مليون جنيه كاحتياطى والتسهيـــــلات الائتمانية التى تأتى من الخارج ثم نموله من المدخرات الحقيقية وهى حصيلـــــة المعاشات والتأمينات الاجتماعية التى تبلغ حوالى ١٣٠ مليون جنيه ٠

السيد الرئيـــــس :

اذن من باب أولى أن نمون قطاع الاعمال من الارباح ٠٠ ثم نجد اليوم أن القوات المسلحة تطلب اعتمادات ٠

السيد / زكريا محى الدين :

ان ١٥ ٪ من الارباح تحول للخدمات العامة ٠

السيد الدكتور/ نزيه ضيـــف :

يخصص ١٠ ٪ من الارباح للافراد و ١٠ ٪ لميزانية الخدمات و ٥٪ للخدمات ٠

السيد الرئيـــس :

لقد كان الرقم فى العام الماضى ١١٨ مليون جنيه وهذا العام ١٢٣ مليون جنيـــه أى توجد زيادة قدرها ٥ مليون جنيه .

السيد / زكريا محى الدين :

ان الفرق بين الـ ١٠٪ هو فائض الـ ٢٥٪ وهو الذى يرحل فعلا الى قطاع الخدمات .. ولكن نسبة ٧٥٪ من الارباح .. يجب أن يمول بها قطاع الأعمال .

السيد الرئيـــس :

نأخذ هذا كقاعدة .. يجب أن يدخل فائض قطاع الاعمال ضمن ميزانية قطاع الاعمال واننى أتصور أنه يجب أن نضغط الخدمات بعض الشىء فى السنة القادمة .

السيد الدكتور مصطفى خليل :

هذا مفيد بالنسبة للصناعة لانه بدلا من أن نمولها بقروض من البنوك بفائـــدة ٦٪ سنويا ... فسوف تمول من داخل القطاع نفسه .. لأن التمويل من البنـــوك يشكل عبء كبيرا على الصناعة .

السيد / زكريا محى الدين :

قبل أن ننتقل الى مناقشة الباب الثالث .. لا أعرف عما اذا كانت الصورة واضحـــة بالنسبة للباب الاول والباب الثانى أم لا .. ولكن المهم هو أن تؤخذ الزيـــادة الحقيقية فى الانفاق بالنسبة للباب الاول والباب الثانى .. حيث أن الخدمـــات قد ارتفعت من ٨٤ر٧ مليون جنيه الى ٩٤ مليون جنيه ولكن فى الحقيقة قد قمنـــا بتنفيذ خدمات اضافية فى خلال العام الماضى .. والرقم الذى ذكرته وهو ١١ مليـــون جنيه هو قيمة الفرق بين الميزانية الحالية والميزانية الماضية .

السيد / الرئيـــس :

بالنسبة للباب الاول .. هى الاجراءات البوليسية التى اتخذتها فى الميزانية ..

هذا هو الموضوع الأساسى .

الدكتور نزيه ضيـــف :

سوف أستعرض ميزانية قطاع الاعمال لقد ارتفعت اعتمادات الباب الاول من ٤ ر ٧٦ مليون جنيه الى ٨٢ مليون جنيه .. والباب الثانى من ٨ر٢٦ مليون جنيه الى ٣٣ مليون جنيه .

ثم المشتروات السلعية اللازمة للتشغيل بما فيها البترول والادوية .. فقد ارتفعت الاستثمارات من ١٠١ مليون جنيه الى ١٣٥ مليون جنيه .. كما ارتفعت المصروفـــات التحويلية والمصروفات الاستثمارية والثانوية الاخرى .

وارتفعت الموارد من ٤٨٧ مليون جنيه الى ٤٩٨ مليون جنيه .. وقد انخفضـــت ايرادات الاستثمارات الى ٣ر٧٣ مليون جنيه نتيجة اجراءات توزيع الارباح عن طريـــق زيادة الفئات التى تقررت فى العام الحالى وسوف يظهر أثره فى العام المقبـــل .. وبلغت القروض الجارية الاخرى ٣٢ مليون جنيه .. وتمول القروض والمساهمـــات العجز الموجود فى قطاع الاعمال .. والرقم من ٣٨٠ مليون جنيه الى ٣٩٨ مليـــون جنيه .

وبلغت جملة مصروفات ميزانية الاعمال وايراداتها ١٢٨٢ مليون جنيه بعد أن كانـــت ١٠٢٢ مليون جنيه .. ثم ان ارقام ميزانية الاعمال فيها نوعا من الازدواج .

ولو استبعدنا الازدواج والارقام التى لا تمثل انفاقا حقيقيا .. فسوف يكون صافى الانفاق قد ارتفع بـ ٩٨ مليون جنيه .. من ١٣٠٤ مليون جنيه الى ١٤٠٢ مليـــون جنيه .

ثم نستعرض الباب الاول بالتفصيل .

لقد بلغت جملة الزيادات فى الباب الاول من ٣٠٨ مليون جنيه الى ٣٢٨ر٧ مليـــون جنيه نتيجة تخفيض بدل التمثيل .

وعناصر الزيادة هى :

١٢ر٨ مليون جنيه قيمة تكاليف العلاوة الدورية هذا العام .
١٠ر٤ مليون جنيه قيمة تكليف وتعيين الخريجيين هذا العام .

ثم الزيادة فى اعتمادات المنحه السنوية عن الاعتماد فى ميزانية ٦٦/٦٥ حيث كان الرقم ٥ر٥ مليون جنيه ارتفع الى ٩ مليون جنيه على أساس أجر ١٥ يوما بحد أقصى ٢٥ جنيها .. ولما راجعنا حالات الصرف الفعلية وجدنا أنها ارتفعت الى ٩ مليون جنيه .. واذا كنا سوف نصرف على نفس القواعد التى تمت فى سنة ٦٦/٦٥ . فسوف نرفع الرقم بـ ٣ر٥ مليون جنيه .. كما توجد زيادة حتمية بالنسبة لقناة السويس والسكة الحديد وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية .

ثم ٢ر٦ مليون جنيه قيمة تكاليف انشاء درجات لحملة المؤهلات فى سنة ٦٦/٦٥ لانه عندما تم شغل جميع الدرجات الموجودة فى الميزانية تبين أن هناك عدد من الخريجين كان يجب أن يتم تعيينهم .. وتم تعيينهم بواسطة لجنة القوى العاملة على وفورات الباب الاول .. ويجب أن تنشأ لهم درجات تكلفنا ٢ر٦ مليون جنيه .
ثم مليون جنيه قيمة تكاليف انشاء وظائف تعيينيه للعمال .. و ½ مليون جنيه لفرض الاصلاح الادارى وعلاج حالات الرسوب لبعض العاملين .. و ٤ ر٠ مليون جنيه لتنفيذ القانون رقم ٧٤ الخاص بالمعادلات الدراسيه بالاضافة الى مشروع قانون معروض حاليا على اللجنة التشريعية خاص برفع درجات المعينين وفق الدرجات المقابلة .

و½ مليون جنيه خاصة برفع درجات التعيين لبعض الجهات بقرار جمهورى .. ومليون جنيه تكاليف تنفيذ قانون العاملين على هيئة النقل العام بالاسكندريه .. و ٢ر٠ مليون جنيه للمؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة حيث أنه لم يكن مدرج لها اعتماد فى الميزانية العامة للدولة .

وبهذا يكون مجموع الزيادات التى نعتبرها حتمية لو سرنا فى نفس القواعد والمبادئ التى سرنا فيها بالنسبة لميزانية ٦٤/١٩٦٥ ٣٥ر٦ مليون جنيه .

ويوجد هناك عدد من الاجراءات التى كنا قد سرنا فيها فى السنوات السابقة وهذه توفر لنا مبالغ معينه وتتلخص فى الآتى :

٦ مليون جنيه لو تم تعيين الخريجيين ابتداء من شهر يناير على أن يمنح كل منهم $\frac{٣}{٤}$ المرتب الذى يستحقه بمقتضى القانون رقم ٤٦ .

السيد الرئيس :

هل هذا بالنسبة لتعيين الخريجيين الجدد ؟

الدكتور نزيه ضيف :

نعم .. ثم اقتراح بتخفيض المنحه السنوية بحيث تكون فى حدود أجر سبعة أيام بحد أقصى ١٥ جنيها .. وهذا يوفر لنا ٢ر٤ مليون جنيه .. ثم تخفيض المكافآت التشجيعية والاكتفاء بادراج مبلغ اجمالى قدره ١ر١ مليون جنيه فى قسم عام يصرف بموافقة اللجنة التنفيذية للادارة .. ثم حدث فيه تخفيض فعلى بناء على حالات الصرف الفعلية لعام ٦٦/٦٥ بمبلغ ١ر٤ مليون جنيه .

وبهذا الشكل يكون مجموع التخفيضات التى يمكن تحقيقها ٦ر١٤ مليون جنيه مقابل الزيادة الحتمية التى تبلغ ٦ر٣٥ مليون جنيه .

ونستطيع بعد ذلك أن ننتقل من اعتمادات عام ١٩٦٦/٦٥ الى اعتمادات عام ٦٧/٦٦ على الوجه التالى :

السيد الرئيس :

ما هى الاجراءات الجديدة ؟ .. انك ستعين الخريجين بثلاثة أرباع ماهية وتخفض المنحة وتؤخر العلاوات .

السيد / زكريا محى الدين :

كان هناك اقتراح بان نؤخر العلاوات الدورية للموظفين من أول مايو الى أول يوليو ووجدنا أنه سيحدث تناقض بين القوانين المختلفة ولو أن تطبيق هذا الاجراء على القوانين الخاصة كان سيفيدها .. فنحن فضلنا استبعاد هذا الاقتراح حتى لا تحصل بلبلة ويعتقد الموظفون المدنيون أننا - بتطبيق هذا التاخير عليهم فقط - نستثنى

القوانين الخاصة .. وهذا غير حقيقى .. وقد استعضنا عن هذا بان خصمنا من الباب الثانى مبلغا يقابل هذا المبلغ الذى قدر بحوالى ٢ر٤ مليون جنيه .

السيد الرئيس :

أنا أعرف أنكم ارسلتم خطابات للجهات .. وهذا هو الكلام السائد فى أوساط الموظفين .

السيد / زكريا محى الدين :

لقد أرسلنا خطابات على اساس أن تكون الترقيات ٥٠ ٪ . وكان الغرض من هذا الموضوع هو التنسيق بين القطاعات المختلفة وليس الوفر .. ونحن الآن فى صدد اعادة النظر فى هذا الموضوع ليس بالرجوع عنه وانما بالتنسيق .. فقد طلبت للجهاز المركزى للتنظيم والادارة أن ينفذ هذه العملية لكى نسمح للموظفين بان يرقوا وهذا لن يتجاوز ١٥ مايو .. وهذا التأجيل مؤقت لتنسيق الدرجات الهرمية بين القطاعات المختلفة .. لان بعض الوزارات استطاعت فى السنين الماضية أن تأخذ درجات كثيرة .. وقد اعتمدنا نصف مليون جنيه للاصلاح الجارى ولانصاف بعض طوائف الموظفين الذين تاخروا فى الدرجة السابعة لمدة سبع سنوات مثلا ... ومع ذلك فان مبلغ النصف مليون جنيه لن يكفى .. ولكى ننسق احتجزنا ٥٠ ٪ من الدرجات الهرمية ونؤجل الترقية فيها .. وقد سبب هذا كلاما كثيرا بعد أن نشر فى الصحافة .. ثم وضحنا العملية للناس .

السيد الرئيس :

هناك " لخبطة " .. فهل تشعرون بهذا أم لا ؟ .. أنا رأيى أن هناك بلبلة .. وأغلب الناس تتصور أن هناك اجراءات بوليسية اتخذت " سكيتى " .. وقد فسر هذا الموضوع فى أوساط الموظفين على أنه ايقاف للترقيات .

السيد / أنور السادات :

فسر على انه ايقاف لسنين طويلة .

السيد الرئيـــس :

لقد سئلنا عليه فى مجلس الأمـــــة .

السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى :

المفروض الا يصل الموظف الى درجة وكيل وزارة قبل ١٨ سنة خدمة .

ففى القوات المسلحة مثلا لا يصل الى رتبة عقيد الا بعد عدد معين من السنوات .

السيد الرئيـــس :

هذا المثل ينطبق على وكيل وزارة الاقتصاد المدعو محمد الخواجه .. وكل البلد كانت تتحدث عنه وتقول أن عمره ٣٠ سنة .

السيد الدكتور محمد لبيب شقير :

عمره ٣٦ سنة .. وقد نقل الى وزارة الاقتصاد من مجلس الدولة ودرجته فـــى مجلس الدولة تقريبا درجة مدير عام .

السيد الرئيـــس :

اننا فى هذه العمليات نتجاهل رد الفعل .

السيد / زكريا محى الدين :

لقد حدث تسرع فى الخطاب الذى صدر وحصل عنه رد فعل .. ولكن فى تقديرى أن أغلب النقاط التى وردت فى هذا الخطاب فسرت .. فقد أصدر وزير الخزانة مثـــلا تصريحا بان العلاوات الدورية للعاملين ستصرف فى أول مايو .

السيد الرئيـــس :

هل ستصرف فى أول مايو أم فى ١٥ مايو ؟ أن الخطاب لا يؤثر على العلاوات .

السيد / زكريا محى الدين :

ان النقطة التى أخذت كانت خاصة بتعيين خريجى الجامعة بثلاثة أرباع مرتب لمدة سنة .

السيد الرئيـــس :

حصل كلام فى الترقيات أيضا ٠

السيد المشير عبد الحكيم عامـــر :

أننى أرى أن عملية العلاوات عملية حساسة ٠٠ فقد رفعنا الاسعار ٠٠ ثم بعـــد ذلك نخفض أو نمنع الاجور ٠٠ ومعنى هذا اننا رفعنا الاسعار مرتين ٠٠ ونحـــن لا نستطيع أن نصدم الناس صدمتين اذا أوقفنا العلاوات أو الترقيات أو انقصنا المنحة وليس من المعقول أن نعين الخريجين بثلاثة أرباع المرتب ٠٠ وهم شباب نربيه فـــى الجامعه ونقول عنه أنه جيل الثورة ٠٠ ثم بعد ذلك نعينهم بـ ١٢ جنيهـــا ٠٠ هذا غير معقول ٠٠ أنكم تشكون ٠٠ فماذ يفعل الذى يتقاضى ١٥ أو ٢٠ أو ٤٠ جنيها ؟ أن العلاوة أو المنحة تعتبر اساسية بالنسبة للناس ٠٠ حقيقة أن وضعنـــا الاقتصادى يتطلب هذا ٠٠ ولكنا لا نستطيع اتخاذ كل هذه الاجراءات فى سنـــة واحدة لان هذا وضع يمس الرأى العام والشعب كله ٠٠ ونحن نعتمد على قطـــاع شعبى عريض ولا نعتمد على أى شىء آخر ٠٠ فاذا كنا نبيع هذا الشعب بنصف مليون جنيه فاننا لا نستطيع أن نعوضه ولا بمائة مليون جنيه ٠٠ هذا الشعب هو رصيد الثورة ٠

أن المنحة لا بد أن تظل كما هى ٠٠ وكذلك العلاوات والترقيات ويكفى رفـــع الاسعار الذى تم ٠

هذا موضوع رئيسى يجب أن نكون واضحين فيه أمام الناس حتى لا تحدث بلبلـة ٠٠ فقد كثر الكلام ٠٠ ومنذ أن رفعت الاسعار والموظفون يشكون من عملية رفع الاسعار ٠٠ فيكفى اننا رفعنا الاسعار ٠٠ أما ضربهم ضربتين فانه اكثر من اللازم ٠٠ وليس مـــن المعقول ان يتحملوا ضربتين فى سنة واحدة ٠٠ كذلك فان موضوع الاجور موضوع اساسى كما أن موضوع الاسعار موضوع اساسى ٠٠ هذه كلها موضوعات اساسية خاصة بالرأى العام كله وبالقاعدة الشعبية التى نعمل من اجلها ٠٠ فاذا كنا نهد هذه القاعدة فمـــا فائدة البناء الذى نبنيه ؟ ٠

أن موضوع الاسعار والاجور يجب أن يكون مربوطا وليس من السهل ان نتخذ فيـــه

قرارات على اساس وضع اقتصادى مؤقت حتى لو تطلب الامر أن نقتطع من أشياء أخرى ..
فلا مانع .

السيد الرئيس :

بالنسبة لموضوع الاسعار والاجور يجب ألا يبت فيه الا فى اللجنة التنفيذية .. فلا يجوز اتخاذ أى قرار يمس سياسة الاسعار والاجور الا بعد عرضه على اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى وموافقتها عليه ... لقد قلت فى بورسعيد فى ديسمبر اننا لن نرفع الاسعار .. ولكنكم رفعتم أسعار أحذية البلاستونيل باجراء مكتبى .. وهو اجراء " هايف " جدا وكل الناس تتكلم فى هذا .. فهل كسبت الحكومة منه كلا .. والنقطة الثانية التى أتكلم فيها خاصة بالجبهة الداخلية .. وفى تصورى أن فى الجبهة الداخلية كلام كثير وفيها أسباب كثيرة وتناقضات كثيرة .. فهل تشعرون بهذا أم لا ؟.. أن خريج الجامعة اذا عينته بثلاثة أرباع مرتب كأنك تضربه ضربة لتأخذ منه خمسة جنيهات .. وانت بهذا تخلق شخصا معاديا .. ويكفى اننا نؤخر تعيينهم لمدة ستة شهور .. ولا بد من أن يعين الكل فى أول يناير .. فما الذى تفرقه هذه العملية ؟ .

السيد الدكتور نزيه ضيف :

٤ ر ١ مليون جنيه .

السيد الرئيس :

بالنسبة لعملية العلاوة والمنحة على حسب الاقتراح الذى ذكرته .. كم يكون الفرق على أساس القواعد التى كانت متبعة ؟

الدكتور نزيه ضيف :

٢ ر٤ مليون جنيه بالنسبة للمنحة .

السيد الرئيـــس :

اذن العملية كلها قيمتها حوالى ٥ر٥ مليون جنيه ٠٠ يمكن أن نخفض قيمة هـــذا الرقم من أى شىء آخر ٠٠ ويتم صرف المنحه على اساس قواعد السنة الماضية بصـــرف أجر ١٥ يوما بحد أقصى ٢٥ جنيها ويتم التصريح بهذا الشان حتى يوضح الامـــر بالنسبة للموظفين ٠٠ لانه فى الحقيقة قد حصل على الموظفين اكبر عبء بالنسبـــة لعمليات رفع الاسعار ٠ ٠٠٠٠

ولا يستحق الموضوع أن نتخذ اجراءات بهذا الشكل ٠٠ واذا كنتم تريدون أن تتخذوا اجراءات يمكن الغاء بدل التمثيل بالنسبة للدولة كلها ٠

السيد المشير عبد الحكيم عامر :

لقد خفض بدل التمثيل بالنسبة للشركات ٠

السيد الرئيـــس :

يمكن أن يلغى بالنسبة للدولة كلها ٠

السيد / زكريا محى الديـن :

بالنسبة للارقام التى ذكرها الدكتور نزيه ضيف فقد وصلنا الى ٣٥ مليون جنيـــه قيمة الزيادة فى الانفاق ٠٠ يخصم من هذا المبلغ ٤ مليون جنيه لم يتم انفاقهم فـــى ميزانية العام الماضى ٠٠ فتكون الزيادة فى الانفاق ما بين ٣٠ مليون جنيه و ٣١ مليون جنيه نتيجة أجور الباب الاول ونتيجة أوضاع معينة نحن نسير عليها ٠

السيد المشير عبد الحكيم عامر :

هل هذه الاوضاع نتيجة القوانين ؟

السيد / زكريا محى الدين :

انها نتيجة القوانين وكل شىء ٠٠ ثم ان المنحة السنوية ليست حقا ولكن العلاوة هى

الحق ٠٠ وتبلغ قيمة المنحة ٩ر٨ مليون جنيه ٠٠٠ وسوف يترتب على ذلك زيـــادة في الانفاق تقدر بـ ٣١ مليون جنيه ٠٠ واذا نسب هذا المبلغ الى الـ ٣٠٠ مليون جنيه قيمة اعتماد الباب الاول ٠٠ فتكون نسبة الزيادة عن العام الماضى ١٠٪ ٠

السيد / الرئيـــــس :

هل هذه اجور الدولة كلها ؟

السيد / زكريا محى الديـن :

انه اجمالى اجور قطاعات الدولة كلها ٠٠ أما الشركات فان قيمة الاجور أقل من هـذا الرقم ٠

السيد الرئيـــــس :

تبلغ الاجور فى عام ٦٥/٦٤ ٨٦٧ مليون جنيه ٠

السيد الدكتور لبيب شقير :

بما فيها القطاع العام والخاص والزراعة ٠

السيد / زكريا محى الدين :

ان مجموع الاجور يصل الى ٥٠٠ مليون جنيه بما فيها اجور الشركات ٠٠ ونجـــد بالنسبة للجزء الخاص بالحكومة أنه لو نسب مبلغ الـ ٣٠ مليون جنيه الى الـ ٣٠٠ مليـــون جنيه ٠٠ فسوف تكون النسبة ١٠٪ زيادة ٠٠ فى حين أنه على حسب الخطة لا يجـب ألا تزيد نسبة الاجور عن ٤٪ لان النمو يزيد بنسبة ٧٪ ٠٠٠ ولو سمحنا بزيـــادة ١٠٪ هذا العام ٠٠٠ فكيف نواجه الامر فى الاعوام القادمة ٠٠ ويستحسن أن تـــتم العملية تدريجيا ٠٠٠ ويمكن أن يحدث التذمر نتيجة هذه الاجراءات ٠٠٠ ويجـــب أن يحدث هذا التذمر نتيجة هذه الاوضاع ٠٠٠ والحكومة ترحب بانه لا تكون هنـــاك أية اجراءات معينة ٠

السيد المشير عبد الحكيم عامر :

ان فرق العملية كلها ٥ مليون جنيه فى السنة ٠٠ ويتبلور الموضوع كله فى اجـــــراءات التعيين والمنحه ٠٠٠ فهل لا يمكن أن نوفر من ميزانية الدولة ٥ مليون جنيه ؟

السيد / زكريا محى الديـــن :

ولكن كيف نواجه الموقف فى السنة القادمة ؟ ان هذا يؤثر على قطاع التشييـــده

السيد المشير عبد الحكيم عامر :

يمكن أن نمتص من فائض العمالة فى الصناعة ونواجه به الانشاءات الجديدة ٠

السيد / الرئيـــــس :

أعتقد أن موضوع الـ ٥ مليون جنيه لا يحتاج الى مناقشة ٠٠٠ اذا كانت الميزانيـــة ١٣٠٠ مليون جنيه ٠٠٠ هل لا نستطيـــع أن نوفر مبلغ ٥ مليـــون جنيـــه ٠٠٠ ان رد الفعل الذى يحدث يساوى أكثر من الـ ٥ مليون جنيه ٠

السيد الدكتور مصطفى خليل :

ان متوسط المنحه فى القطاع العام أقل من اجر ١٥ يومـــا ٠٠٠ ولو تم صـــرف المنحة للعاملين فى الحكومة على اساس أجر ١٥ يوما فسوف يحدث تذمـــــر بـــين شركات القطاع العام لان متوسط المنحة فى هـــــذا القطاع هو أجر عشرة أيام ٠

السيد المشير عبد الحكيم عامر :

ولكن يوجـــــد فرق فى الاجور ٠٠٠ حيث أن قيمة العشرة أيـــام تزيـــد عـــن

الـ ١٥ يوما .

السيد الدكتور عزيز صدقـــى :

لقد حددت المنحـــة بحد أدنـــى قدره أجـــر ١٥ يوما طبقـــا للاجراءات الاشتراكية ... ثم أدمجـــت فى الاجـــر وأصبحت أجرا أساسيا .

السيد الرئيـــس :

هل هذا بالنسبة للعمال ؟

السيد الدكتور عزيز صدقـــى :

نعم ... ثم يضاف الى هذا نسبة من الارباح .. أما بالنسبة للمنحة .. فاقـــل عامل يحصل على اجر ١٥ يوما .

السيد الدكتور مصطفى خليـــل :

ان ما يخـــص الفرد فى القطـــاع العام هو أجر عشرة أيـــام .... ثـــم ان بعض العمال قد منحوا ٥٠ ٪ من العلاوة والبعض الآخر ٨٠ ٪

أما بالنسبـــة الى الـ ٥ مليـــون جنيـــه .... فقـــد تحسن حال العاملين طبقا للقانون ٤٦ .

السيد / زكريا محى الديـــــن :

ولكن الموضوع يختص بالعدالـــه .

السيد / الرئيـــــس :

يصلنى كل يوم خطابات من بعض الجهات تطالب بتطبيق القانون رقـــم ٤٦ مثل هيئة النقل العام بالاسكندريـــة .

السيد / زكريا محى الديـن :

لقد صدر قرار جمهورى بتحويلها الى هيئة عامـــة .

السيد / الرئيـــــس :

أريد أن اتكلم عن النقطة الخاصة بزيادة الاجور .. اذا كنا قد تكلمنـــا عن زيادة الاجور .. فيجب ان نتعرض لزيادة الضرائب .. وقد رفعنا الضرائـــب بنسبة ١٠ ٪ ... واذا لم نقم برفع الضرائب أو زيادة الأسعار فيكون عنـــدك حق فيما تقوله .. لكننا قمنا بزيادة الضرائب والاسعار .. وعلى هذا ليـــس لنا حق فى ان نتكلم فى هذا الموضوع .. واذا كان الامر كذلك .. فيمكـــن ان نلغى زيادة الاسعار ونسير فى العملية ... ان قيمة حصيلة الضرائب المترتبـــة على الزيادة ٨٤ مليون جنيه .. ثم ترفضون منح ٥ مليون جنيـــه .

السيد / زكريا محى الدين :

بخصوص زيادة الاسعار التى تمت فى شهر ديسمبر الماضى كان الغرض منهـا امتصاص تضخم موجود نتج من سنوات ماضية ... ونحن مقدمون على خطـــة جديدة ونتصور ان هذه الخطة بالاضافة الى الاجراءات التى افترضت سوف تصـل الى نسبة ٧ ٪ وتبلغ هذه النسبة ٣٥ مليون جنيه .. واننى انبه الى هـــذه

النقطة .. اذا كان المبلغ بهذا الشكل بالنسبة لهذه الميزانية .. فماذا نعمل في السنة القادمة ؟

السيد / المشير عبد الحكيم عامر :

بخصوص نسبة الـ ٧ ٪ .. هل هى على اساس الاجور الحالية أم على اساس تعيينات جديدة ؟

السيد / زكريا محى الدين :

ان التعيينات الجديدة تزيد قيمة الاجور وتزيد بالتالى قيمة العلاوات الدورية

السيد الدكتور مصطفى خليل :

ان نسبة الزيادة فى الاجور فى قطاع الصناعة ٢ ٪ فقط فى السنة القادمة .. فنحن نعتبر الزيادة .

السيد / الرئيس :

ان عمال قطاع الصناعة حالتهم مختلفة عن حالة موظفى الحكومة .. فلا يمكن ان نقارن الموظفين بالتقييم الذى تم فى قطاع الصناعة .

السيد الدكتور مصطفى خليل :

لقد حصل العمال على ميزات .

السيد / الرئيس :

ولكن الموظفين لم يأخذوا شيئا .

السيد الدكتور مصطفى خليل :

اننا لا نستطيع قياس انتاج الموظفين .. ولكنا نقيس انتاج العمال .. ونقول :

لا تزيد العلاوات الا اذا زاد الانتـــاج .

السيد / المشير عبد الحكيم عامر :

هذا من الناحية النظرية فقط .. ولكنه لا يتم عمليا .

السيد / على صبـــرى :

هناك خطأ فى الارقام .. فرقم الاستهلاك ٨ ٪ وزيادة الانتاج ٢٥و٧ ٪ اى ان رقم الاستهلاك محسوب على الاسعـــار الجارية والانتاج محسوب على الاسعـــار الثابتة .. ولا بد من تصحيح هذا لكى تكون المقارنة واضحـة .

السيد الدكتور محمد لبيب شقير :

لدينا الارقام بالاسعار الجارية وبالثابتة ايضا ، فى تقرير متابعة الخطـــة الخمسية ـ والتخطيط دائما يوازن الجارى بالجارى والثابت بالثابت .

السيد / الرئيـــس :

ان الانتاج محسوب على سنة الاساس .

السيد / على صبـــرى :

الاجور ايضا محسوبة بالسعر الجارى .. والدخل القومى محسوب بالسعر الثابت .. ولابد من توحيد الحساب والا يظهر اننا نستهلك اكثر من انتاجنا ..... والا فان معنى ذلك انه لا توجد مدخرات اطلاقـــا .

السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى :

الواقع ان الاجور جزء من كل .. ويمكن معالجة الموضوع عن طريق التأثيـــر على الاجور او الاسعار .. ولكن اذا قارنا الزيادة النسبية فى الاجور بالزيـــادة التى تحدث فى الدول الاخرى نجد ان الاجور زادت بالاسعار الجارية مـــن

٥٠٠ مليون الى ٨٠٠ مليون فى الخمس سنوات ٠٠ اى ان نسبة الزيادة بلغت ٦٠ ٪ ٠ والدخل الاهلى او الانتاج زاد بالاسعار الثابته ٣٧ ٪ وبالاسعار الجارية ٤٧ ٪ ٠ وسبب الاختلاف بين السعر الثابت والسعر الجارى هو ارتفاع الاسعار ٠٠ وهو ايضا نتيجة ارتفاع الاجور لان الاسعار ترتفع كلما ترتفع الاجور ٠

السيد / الرئيـــــس :

وكلما نرفع الاسعار لا بد ان نرفع الاجور ٠٠ وكل الدنيا تسير على هذا ٠

السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى :

ولكن يجب الا نندفع فى هذا ٠

السيد / الرئيـــــس :

هل كل هذا الكلام من اجل ٥ مليون جنيه ؟

السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى :

اننى اقول ان هذا جزء من كل ٠٠ وفى البلاد الرأسمالية لا تزيد الاجور عن الانتاج ٠٠ وقد سألت عن هذا الموضوع فى الاتحاد السوفييتى فوجدت ان الدخل الاهلى زاد فى الخمس سنوات السابقة بنسبة ٦ر٦ ٪ سنويا زادت بنسبة ٢ر٤ ٪ سنويا ٠٠ وفى رومانيا زاد الدخل ١ر٩ ٪ والاجور زادت ٣ر٦ ٪ ٠

السيد / الرئيـــــس :

ان الدكتور مصطفى خليل يقول ان الزيادة فى قطاع الصناعة ستكون ٢ ٪ ٠

السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى :

ان مجموع الاجور فى الدولة زاد زيادة كبيرة فى السنوات الاخيرة ٠٠ فقد بلغت الزيادة ٦٠ ٪ ٠٠ فاذا كنا نريد تثبيت الاجور لا بد ان نعالج الموضوع ٠

السيد / الرئيـــس :

هل الخمسة ملايين جنيه هى التى ستثبت الاسعار ؟ .. انا اقول انـــه يمكن تخفيض اى شىء لتوفير الخمسة ملايين جنيه .

السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى :

هذا جزء من كـل .

السيد / الرئيـــس :

هو جزء واحد فقط .. فهل الخمسة ملايين جنيه هى التى ستصلح الدنيـا " الملخبطة " ؟ انا لا اتصور ان الخمسة ملايين هى التى ستحل المشكلة .

السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى :

فى الواقع نحن نحتاج الى اكثر من ذلك بكثير .

السيد / الرئيـــس :

اذا كنت تتكلم على شىء كبير فلامانع .. اما اذا كنت تتكلم على خمســة ملايين جنيه فاننى اقول انها لا تستحق الكلام بهذا الشكل بأن تقول لـــى الاتحاد السوفييتى ورومانيا .

السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى :

اننى اعرض المقارنة كاساس للسياسة ... فهل تزيد الاجور عن الدخـــل أم تقـــل ؟

السيد / الرئيـــس :

لقد رفعتم الاسعار ٩٠ مليون جنيه .. فهل ترفع الاسعار وتخفض الاجور

٠٠ هل فعل هذا احد فى الدنيا كلها ؟ ٠٠ من الذى يرفع الاسعار ويخفض الاجور ؟ ٠٠ لم يحدث هذا ابدا ٠

السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى :

اننا لا نخفض الاجور وانما نزيدها بنسبة اقل من المئوات السابقة ٠

السيد / الرئيـــس :

بل تخفضونها ٠٠٠ وتخفضون المنحة من ١٥ يوما الى ٧ أيام ٠٠ وتعينـون الخرجين بثلاثة ارباع مرتب ٠٠ ولا تقل ان تعيين العمال الذين يريدون العمـــل يعتبر رفعا للاجور ٠٠ فاذا ارتفعت الاجور يجب ان يرتفع اجر الفرد او العامـل ٠٠٠ وانت اليوم تتكلم على خمسة ملايين فى ميزانية قدرها ٣٠٠٠ مليون جنيه ٠

السيد / زكريا محى الدين :

ان الموضوع ليس موضوع ٥ مليون جنيه او ٦ مليون جنيه ٠٠ انما هو موضوع الخط الذى سوف نسير عليه فى السنوات الست القادمة ٠٠ واننى اقول أن هذه بداية ٠٠ فهل نسمح بزيادة ٣٠ مليون جنيه سنويا ٠٠ مع العلم انها ســـوف تزيد بعد ذلك نتيجة العلاوات والمنحة السنوية ؟ اذا كنا نسير فى زيادة مستمرة فى حدود ٣٥ مليون جنيه بالنسبة لميزانية الحكومة والخدمات والمؤسسات ٠٠٠٠ فسوف يكون الموقف صعبا بالنسبة للخطـة ٠

السيد المشير عبد الحكيم عامر :

هذا بحث آخـر ٠

السيد / زكريا محى الديـن :

هذه نقطة البداية ٠٠٠ يمكن ان نسمح هذا العام بهذه الزيادة ٠٠ على ان نقوم فى العام القادم بتعديل قانون الموظفين حتى لا تمنح العلاوات آليا ٠

السيد / الرئيـــــس :

من المستحيل هذا ٠٠ اننا لا نأخذ العملية كلها مره واحدة ونتكلم فيها ونقول ٠٠ نريد ان نوفر مبلغ "كذا" من اجل "كذا وكذا" ٠٠ ثم نترك كل الدنيا وناتى على الموظفين ٠٠ هل تريد ان تعمل لى ثورة فى البلد ؟

السيد / زكريا محى الدين :

ان الموضوع خاص بالمنحة فقط ٠

السيد / الرئيـــــس :

يطلب فرض ضرائب جديدة هذا العام ٠٠٠ ولا يمكن ذلك لاننا فرضنا ضرائب فى العام الماضى قيمتها ٩٠ مليون جنيه ٠٠ وتطلب تنفيذ مشروعات قيمتها "كذا" وفرض ضرائب قيمتها "كذا" واجراءات اخرى ٠٠ وهذا يدل على اننا نقوم بعمل عدم استقرار سياسى ونريد عمل استقرار اقتصادى ٠٠ اذا كنتم تعتقدون ان الاستقرار الاقتصادى منفصل عن الاستقرار السياسى ٠٠ فاقول لكم ٠٠٠ آسف ٠

السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى :

ان الموضوع هو موضوع اقتصادى وسياسى ٠

السيد / الرئيـــــس :

ولكنه بهذا الشكل ضد الاستقرار السياسى ٠

"ضحك"

ولا يمكن ان نرفع الاسعار هذا العام ونقول ٠٠ ننزل بكذا ونعمل "كذا" ونوفر ٢ مليون جنيه من الخريجيين الذين يتم تعيينهم ٠٠ اننا نعتبر انفسنا بهذا الوضع نخسر ٣٠٠ مليون جنيه ٠٠ اذا وفرنا ٣ مليون جنيه من المنحة فسوف نخسر سياسيا ٠٠ يعتبر هذا آخر كلام بالنسبة لهذا الموضوع ٠٠ والا تتخذ

أية اجراءات بالنسبة للموظفيـــــن ٠

السيد زكريا محى الدين :

هل معنى هذا الا نمس الاجور مستقبلا ولكن نمس الضرائب ؟

السيد الرئيـــــس :

نعـــــم ٠

فمثلا بالنسبة لحكومة العمال فى انجلترا ٠ هل مست الاجور ؟ انها لـــم تمس الاجور ولكنها مست الاسعار والضرائب ٠٠ ونحن قد فعلنا نفس الشىء ٠٠ ثم ناتى ونتخذ هذا الاجراء من اجل ٥ مليون جنيه " ونلخبط " الدنيا ؟

لا يتخذ اى اجراء بالنسبة للعلاوات والترقيات ٠٠ ويتم صرف المنحـــة على اساس قواعد السنة الماضية ٠٠ كما يتم تعيين الخريجيين على اساس قواعـــد السنة الماضية ٠٠ وبالنسبة للاسعار ٠٠ لا يتم اى تغيير فيها ٠٠ ثم ان سياسة الاجور والاسعار لا تقرر الا فى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى حتى نربط العملية ٠

السيد زكريا محى الدين :

بالنسبة للترقيات ٠٠٠ لا يتم اى تغيير فيها الا فى الحدود التى ذكرت

السيد المشير عبد الحكيم عامر :

ولكن يجب ان يصدر توضيح حتى نغطى كل نقط الشك ٠

السيد / زكريا محى الدين :

هل يمكن ان نسير فى عملية الترقيات لمدة اسبوعين بنسبة ٥٠ ٪ ؟

السيد / الرئيـــــس :

ثم يفتح الباب بعد ذلـــك ٠

(سرى جدا)

السيد / زكريا محى الدين :

نعـــم .

السيد / الرئيـــس :

لا مانع من ذلـــك .

السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى :

هل المطلوب هو ان نسمح للوزارات باجراء الترقيات على اساس الحـــد الادنى للمدة اللازمة للترقيـة ؟ فمثلا اذا كانت المدة اللازمة للترقية مـــن الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة ثلاث سنوات .. هل نسمح للوزارات بمجـرد مضى المدة المقررة باجراء عملية الترقية ؟

السيد / زكريا محى الديـن :

سبق ان اتخذ قرارا بزيادة مدد الترقية بعض الشيء .

السيد / عبد المحسن ابو النور :

اذا كانت توجد درجة خالية يمكن ان تتم الترقية بالدور "بالاقدميـــة المطلقـــة" .

السيد / زكريا محى الدين :

ولكننا نجد ان درجة وكيل الوزارة يصل اليها بعد ١١ سنة .

السيد / عبد المحسن ابو النور :

لا يوجد موظف الا وقد وصل الى الحد الادنى فى الدرجات الصغيـــرة عند ترقيته لانه غالبا ما يكون قد تجاوز هذا الحد .

السيد المشير عبد الحكيم عامر :

ان الحد الادنى يكون بالنسبة للدرجات الكبيرة من مدير عام الى وكيل وزارة

السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى :

ان مثل هذه الدرجات ليس لها حد ادنى .

السيد / زكريا محى الدين :

لقد حددنا هذا فى الوضع الجديد .

السيد المشير عبد الحكيم عامر :

ولكن بالنسبة للدرجات الصغيرة حتى الدرجة الاولى .. يجب ان تسير العملية .

السيد / زكريا محى الدين :

ولكن الذى يحدث انه بعد مضى ١١ سنة او ١٣ سنة .. يصل الشخص الى درجة وكيل وزارة .

السيد المشير / عبد الحكيم عامر :

يمكن ان يعين وكيل وزارة لوزارة اخرى .. ثم ان درجة وكيل الوزارة لا تعتبر ترقية ولكنها تعتبر تعيين .

السيد / الرئيس :

يجب ان تكون هناك مراجعة على الدرجات فى الميزانيه .

السيد الدكتور مصطفى خليل :

ان الشىء الموجود لا يمكن الغائه .

السيد / الرئيـــــس :

لن تزود الدرجـــات .

السيد الدكتور مصطفى خليـل :

يوجد تخلف كبير جدا فى وزارة التربية والتعليم والصحة .

السيد المشير / عبد الحكيم عامر :

هل توجد درجات لوكلاء الوزارات او لمديرى العموم فى ميزانية هذا العام ؟

السيد / زكريا محى الدين :

لا يوجـــد .

السيد / نزيه ضيـــف :

لقد زاد الباب الثانى فى ميزانية الخدمات بـ ٦ر٧ مليون جنيه .. ويعتبر مبلغ ١ر٧ مليون جنيه مبلغ للاستثمار بوزارة الرى لتطهير الترع والمصارف و ٨ر٢ مليون جنيه مصروفات المجالس المحلية مقابل خدمات تقدمها لمؤسسة المرافـــق نظير تشغيل مرفق مجارى القاهرة والجيزة والاسكندرية ٠٠و ٨ و ٠ مليون جنيـــه لوزارة التربية والتعليم لانشاء الفصول الجديدة .

٨ و ٠ مليون جنيه لوزارة الصحة لمواجهة التزامات المستشفيات التى تمت .

٩ و ٠ مليون جنيه لوزارة النقـل .

وبالنسبة لميزانية الاعمال نجد ان الزيادة فى الباب الثانى بلغت ٨ و ٤٠ مليون جنيه .. معظمها مدرج للمشتروات السلعية وهى :

١٤ مليون جنيه زيادة فى البترول .

١٦ مليون جنيه للادويـــة .

١و٩ مليون جنيه للمؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة .

٧و٢ مليون جنيه لمرفق مجارى القاهرة والجيزة ٠
٣و١ مليون جنيه لهيئة النقل العام بالقاهرة ٠
١و١ مليون جنيه زيادة للهيئة المصرية للطيران ٠
½ مليون جنيه للسكة الحديد ٠
½ مليون جنيه لمؤسسة الفنون والمسرح والموسيقى

السيد / زكريا محى الدين :

كم تبلغ الزيادة فى الباب الثالث بالنسبة للخدمات ؟

السيد الدكتور نزيه ضيف :

لقد ارتفع الاعتماد من ٧و٣٩ مليون جنيه الى ٧ و ٥٠ مليون جنيه ٠

السيد / زكريا محى الدين :

لقد كان الانفاق اكثر من ٧ و ٣٩ مليون جنيه ٠

السيد الدكتور نزيه ضيف :

نعم ٠٠ فقد كانت هناك اعتمادات اضافية بلغت حوالى ٧ مليون جنيه ٠

السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى :

فى تحديد حجم الاستثمارات المقترحة لعام ١٩٦٧/٦٦ كنا متأثرين بالحقائق السابقة ونتائج الخطة الخمسية الاولى والنتائج السابقة عليها ٠٠٠٠ والواقع اننا اذا استعرضنا التطورات الاقتصادية والاجتماعية خلال السنين المختلفة من الثورة نجد ان ما تحقق فى هذه السنين كان كبيرا وكان عظيما اذا قيس بأى مقياس ولو ان مشاغلنا اليومية تفقدنا الرؤية احيانا وتنسينا عظمة البناء الذى تحقق ٠ ولكن لا شك ان كثيرا من الاجراءات التى اتخذناها لها انعكاسات مالية تؤثر على تطبيقنا المستقبل زيادة او نقصا أو تؤثر على تمويل استثمارات جديدة ٠٠٠٠ ومن ابرز هذه العوامل التوسع الكبير فى الاستثمارات والتوسع فى الخدمات والتعليم

والصحة والتوسع فى اقامة جيش قوى عزيز والتوسع فى قانون العاملين وتوظيف العمال الجدد والتوسع فى الاقراض الزراعى ٠٠ واذا حاولنا ان نذكر هذا الكلام ببعض الارقام التى تدل على اهمية نجد ان الاستثمارات الحكومية زادت من ١٠ مليون جنيه الى ٢٠ مليون جنيه فى الخمس سنوات السابقه للثورة ووصلت الى حوالى ٣٤٠ مليون جنيه فى السنة الخامسة للخطه الخمسية الاولى ٠٠ وقد ارتفع عدد العاملين فى الحكومة من ٤٠٠ الف الى ٣ مليون و ٨٠٠ الف ٠٠ وارتفعت اجورهم من ٩٠ مليون جنيه الى ٣٠٠ مليون جنيه ٠٠ وقد ارتفع عدد الطلبة فى المدارس من مليون و ٨٠٠ الف الى ٤ مليون و ٢٠٠ الف وارتفعت اعتمادات خفض تكاليف المعيشة من ١٣ مليون جنيه فى عام ١٩٥٣/٥٢ الى ما يزيد عن ٥٠ مليون جنيه فى عام ١٩٦٥/٦٤ والقروض التى تمنح للمزارعين جزء كبير منها بدون فائدة ٠٠٠ وقد ارتفع مبلغها من ١٩ مليون جنيه الى ٩٧ مليون جنيه ٠٠٠ ولا شك ان التوسع السريع فى الاستثمارات كان له من الدوافع القومية والاقتصادية والاجتماعية ما يبرره ٠٠ واى عمل من الاعمال السابقة كان له ما يبرره ٠٠ ولكن الصعوبه كانت فى تجميع كل هذه الاشياء فى الخطه الخمسية الاولى ٠٠ تجمعت بشكل بارز مما ادى الى القاء عبء كبير على الاقتصاد خصوصا فى السنتين الاخيرتين والى ظهور بعض قوى تضخمية اذا نظرنا الى الارقام الخاصة بزيادة مسحوبات الحكومة من الجهاز المصرفى التى تعتبر عن العجز بصفة عامة ٠٠ ونحن كنا نسمح فى الماضى بشىء من التوسع فى الاعتماد على الجهاز المصرفى بحيث يتمشى هذا الاعتماد مع زيادة الانتاج ٠٠ ففى السنوات الثمانى السابقة على الخطة اى من عام ١٩٥٢ الى ١٩٦٠ زاد اعتماد الحكومة على الجهاز المصرفى من ٣٦ مليون جنيه الى ٢٠٢ مليون جنيه بمتوسط سنوى ٢٢ مليون جنيه فقط ٠٠٠ وهذا متوسط معقول ٠٠ بل كان اقل من معدل الزيادة فى الدخل الاهلى ٠٠ ولكن السحب على الجهاز المصرفى زاد خلال السنوات الخمس فى الخطة الاولى من ٢٠٢ مليون جنيه فى يونيو ١٩٦٠ الى ٦٨٦ مليون جنيه فى يونيو ١٩٦٥ بزيادة ٤٨٤ مليون جنيه او ١٠٠ مليون جنيه فى السنة ٠٠ وقد انعكست اثاره هذه الزيادة على وسائل الدفع (البنكنوت) فارتفعت من ٤٢٩

مليون جنيه فى عام ١٩٥٢ الى ٤٩١ فى عام ١٩٦٠ ثم الى ٨٩٩ مليون جنيه فى يونيو ١٩٦٥ .. وقد كانت هذه الزيادة كبيرة فى السنوات الخمس الاخيرة .. ويجب ان نتخذ قاعدة عامة للزيادة التى نسمح بها فى وسائل الدفع حتى لا يكون هناك تضخم او انكماش وحتى تتمشى الزيادة مع زيادة الانتاج ... لقد زاد الانتاج فى السنوات الخمس فى الخطة الخمسية الاولى بنسبة ٣٧ ٪ بينما زادت وسائل الدفع بنسبة ٨٢ ٪ تقريبا .. ويجب ان نزيل هذا التضخم الذى يؤدى الى وجود سوق سوداء ونقص فى بعض السلع ونقص فى مقدرتنا على التوسع فى التصدير .. ونحن نقدر القوى الشرائية التى كانت موجودة فى السوق فى شهر يونيو ١٩٦٥ بمبلغ ٢٢ مليون جنيه .. وقد ارتفع من هذا التاريخ حتى مارس ١٩٦٦ ـ اعتماد الحكومة على الجهاز المصرفى بمتوسط شهرى ١٠ مليون جنيه .. وهذا بالرغم من الاجراءات التى اتخذناها فى ديسمبر ١٩٦٥ .. ونتيجة لذلك اصبحت لدينا الآن مشكلتان رئيسيتان يجب ان نعمل على حلهما .. المشكلة الاولى هى : مشكلة التضخم الداخلى وازدياد وسائل الدفع وتوفر قوى شرائية تفوق المعروض من السلع والخدمات وما ترتب على ذلك من اختلاف الاسعار ... والمشكلة الثانيه : مشكلة ميزان المدفوعات وما ظهر فيه من عجز كبير نتيجة كل هذه التوسعات وما صاحبها من زيادة الاستيراد وعدم المقدرة على التصدير بالقدر اللازم .. وهاتان المشكلتان مرتبطتان ببعضهما ... وعلاج اية مشكلة منهما يجب ان يكون مرتبطا بعلاج المشكلة الاخرى .

وعلاج هاتين المشكلتين لا يتأتى الا باتباع الوسائل الآتية :

ضغط الاستثمار وضغط الباب الاول " الاجور " وضغط مصروفات الباب الرابع الذى يشمل القوات المسلحة ويشمل بند خفض تكاليف المعيشة والدين العام ... وارجو بالنسبة للاجراءات التى نتخذها الا تنعكس بصفة خاصة على الاستثمار لانه مجال التقدم فى المستقبل .. واذا حاولنا ان نضغط ... فيكون ذلك فى عناصر اخرى ونحاول ان نتوسع فى الاستثمار ... ولكن ضغط العناصر الاخرى فى الباب الاول والرابع مرتبط بعوامل سياسية وعوامل اخرى مختلفة .. وقد وجدنا بعد الدراسة انه من الصعب ضغط الباب الاول او الباب الرابع ضغطا كبيرا .. وكان المجال هو ان نضغط فى الباب الثالث وهو الاستثمارات

وفى الواقع عند دراسة الموضوع وتقديرات الموارد المتاحه وتقديرات مصروفات الباب الأول والرابع ٠٠ والباب الثانى كان تقديريا ان المصروفات الاستثمارية اذا لم نخفض من ميزانية القوات المسلحة والباب الأول - يجب ان يكون الاستثمار فى حدود ٢٤٠ مليون جنيه او ٢٥٠ مليون جنيه ٠٠ وعند مناقشة الموضوع امكن بالاتفاق مع السيد المشير على تخفيض ارقام نفقات القوات المسلحة الى ١٧٠ مليون جنيه ٠٠ وقدرت الاستثمارات المقترحة بـ ٣٦٠ مليون جنيه ٠٠ ولكن هذا الرقم كان مبنيا على اساس ان انفاق القوات المسلحة يكون فى حدود ١٧٠ مليون جنيه ٠٠ ومبنية على اساس ان التمويل الذاتى للقطاعات المختلفة يكون فى حدود ١٢٠ مليون جنيه ٠٠ ومبنية على اساس ان نتقبل درجة معينة من التضخم ٠٠ والا نعمل على حساب اية قوى من القوى الموجودة فى السوق ٠٠ ونعمل على هذا الاساس ونقبل استمرار التضخم ٠٠ ولا شك انه سيكون هناك تحسن وان التضخم لا يكون متزايدا لان التضخم فى الثلاث سنوات الماضية كان تضخما متزايدا ٠٠ ولكن بالنسبة لهذه الميزانية سوف نعمل محاولة جدية لمنع التزايد ٠

السيد / الرئيس :

لقد سألتك عن احتمال وجود تضخم عند بحث ميزانية عام ١٩٦٥/٦٤ ٠٠٠٠٠

فقلت لى انه لا يوجد تضخم ٠٠٠ هل تذكر ذلك ؟

السيد الدكتور / عبد المنعم القيسونى :

لو سمحت لى سيادتكم ٠٠٠ اننى كنت اعتقد انه يوجد تضخم ٠٠ ولكن يمكن ان الاخ على صبرى كان قد اعلن فى مجلس الامه انه لا يوجد تضخم ٠

السيد / على صبرى :

لقد قلت فى مجلس الامه انه لا خوف من التضخم ٠

السيد الدكتور / عبد المنعم القيسونى :

اننى كنت معترض على هذا ٠٠ ولكن على كل حال فان ميزانية السنة

الماضية كانت مبنيه اساسا على الاعتماد على الجهاز المصرفى فى اكثر من ٥٠ مليون جنيه ... وقد زاد هذا الرقم للاتـــى :

أولا :

كان يوجد نظام للحساب بعد انتهاء الميزانية على مصروفات خاصة بميزانيـــة سابقة .. ولقد حاولت فى سنة من السنوات ان اوقفه .. ولكن اضطررت الى الرجوع فى كلامى ... واعتقد انه يجب ان نضع له حـدا .

ثانيا :

لقد زادت نفقات القوات المسلحة زياده كبيرة فى السنتين الاخيرتين ... وقـــد تكلمت مع السيد المشير فى هذا الموضوع ... وسوف نناقش الامر مع سيادتـــه

واعتقد ان املنا الاساسى بالنسبة لاصلاح الحالة هو زيادة الانتاج زيـــادة كبيرة سواء بالنسبة للزراعة او الصناعة او البترول او السياحة او التجارة ... ثم اقترح ايضا الا نتجاوز اطلاقا ارقام الميزانية المعروضة لاننا لو حاولنا ان نزيـــد فى ناحية فسوف نخفض من ناحية اخرى .. والا يصرف لسنة قادمة فى امانـــات خاصة بسنوات سابقة .. على ان تكون هذه المسائل محددة .. والا يصـــرف اى قطاع من القطاعات الا على اساس $\frac{١}{١٢}$ كل شهر او $\frac{٣}{١٣}$ كل ثلاثـــة اشهر .. ويمكن ان نعمل اى اجراء آخر .

السيد المشير / عبد الحكيم عامـــر :

اذا صرفنا $\frac{١}{١٢}$ كل شهر .. معنى هذا الا نصرف شيئا .. اننـــى اتكلم بالنسبة للجميع لان هذا الوضع لن يؤثر على كثيرا .

السيد الدكتور / عبد المنعم القيسونى :

ان معظم القطاعات نسير معها على اساس $\frac{١}{١٢}$ فيما عدا التموين والقوات المسلحـــة .

اما بالنسبة للصناعه .. فان وزارة الخزانة تعوض هذا الفرق من فائـــض

اموال الصناعة ... الاحتياطات " وهذا ما كان متبعا عندما كان الدكتور عزيز صدقى نائبا لرئيس الوزراء للصناعة .. اما عن الزراعة .. فنحن نسير معها على اساس $\frac{1}{12}$ كل شهر .. اما عن التموين فنظرا لبند خفض تكاليف المعيشة - وهذه نقطة يمكن ان يرى السيد الرئيس اثارتها بالنسبة لسياسة الاسعار والاجور اننا ندرج ٣٦ مليون جنيه لبند خفض تكاليف المعيشة .. ثم قد يحدث ان ترتفع الاسعار فى الخارج .. لهذا فاننا نتجاوز هذا الرقم .. لذلك اقترح ان نلتزم بالحد الاقصى للاعتمادات الموجودة ... واذا كنا نعطى اعانة للقمح والزيت واللحوم .. فاذا ارتفع سعر الدقيق .. نخفض سعر الذرة ونعوض انفسنا بانفسنا .. ولكن اذا ارتفع الاثنان .. فنلتزم بهذا الرقم ونرفع بعض الاسعار فى الداخل .

اما بخصوص القوات المسلحة .. فقد عرضت على السيد المشير الرقم الذى نتفق عليه وهو ١٧٠ مليون جنيه .. ونخصم منه الالتزامات التى تدفعها وزارة الخزانة لصالح القوات المسلحة ثم يقسم الرقم الباقى على فترات $\frac{1}{4}$ سنوية .

السيد / الرئيس :

لقد طلبنا تأجيل الالتزامات حتى سنة ١٩٧٠ خصوصا بالنسبة للقوات المسلحة .. واعتقد ان الاتحاد السوفييتى سوف يوافق على ذلك .

السيد الدكتور / عبد المنعم القيسونى :

هذه الاقساط العسكرية الخاصة بالتسليح .. وتوجد اقساط خاصة بالقوات المسلحة مثل اقساط اللوريات .

السيد / الرئيس :

سوف نتحكم فى الاثنين بخصوص عملية التأجيل .. ويرسل الى بيان بالالتزامات العسكرية والمدنية .

السيد / زكريا محى الدين :

لقد انتهينا من الميزانية .. ولكن سيحصل فيها تعديل على ضوء ماذكر الآن .

السيد / الرئيـــــس :

اذا كنتم تريدون تقديم الميزانية الى مجلس الامة فى اول مايو فان الفرصـــة الوحيده امامنا هى ان نجتمع غدا .

السيد / زكريا محى الدين :

لا يوجد تعديل فيها الا المبادىء التى ذكرت فى الباب الاول .

السيد / الرئيـــــس :

اننى اريد ان اسأل القطاعات عن رأيها فى الاستثمارات والمبادىء التـــى تتكلمون عليها .. فهل سيطابق هذا ام لا .. هل سيزيد الانتاج والتصدير أم لا ؟

السيد / زكريا محى الدين :

طبيعى ان الاستثمارات بالذات فى حاجة الى عدد من الجلسات لكى يشرح كل قطاع مشروعاته وفائدة كل مشروع .. والخطة الثانية تعتبر بداية لهـــــذه الاستثمارات .. وقد كانت المناقشات فى لجنة الخطة ومجلس الوزراء على مـــدى ما يمكن ان نستثمره فى السنين المختلفه ... هذه كانت المشكلة التى تواجهنـــا ... وقد كان هناك اتجاه الى الاستثمار الزائد فى السنين الاولى ثم ينخفـــض الاستثمار فى السنين الاخيرة .. وقد رأينا ان هذا فوق قدرتنا وينحملنا ضغوطـا كبيرة بالنسبة للاختناق الذى نواجهه فى العملة الصعبة وجهاز الانشاءات .... وتجربتنا مع جهاز الانشاءات تجعلنا نقول ان رقم الانشاءات يجب الا يزيد عـــن ١٨٠ مليون جنيه الا بقدر يسير .. والاستثمارات الكبيرة يترتب عليها انشـــاءات

كبيرة ودفع مقدمة كبيرة لا تستطيع الميزانية النقدية ان تواجهها ... هذه هي النقطة الاساسية .. وغير هذا لا يوجد خلاف على المشروعات نفسها .

السيد / الرئيس :

ان الميزانية ستكون مبنية على الخطه الثانية .

السيد / زكريا محى الدين :

نحن مرتبطون دستوريا بان نقدم الميزانية قبل نهاية هذا الشهر ... وقد اتفقنا مع رئيس مجلس الامة على الا تناقش الميزانية وحدها والخطة وحدها .. وسنقدم الميزانية فى موعدها ونقدم الخطة فى خلال شهر مايو وتتم المناقشة فى نفس الوقت .

السيد / انور السادات :

نحن لن نناقش قبل يونيو .. ولكن يجب ان تأتينا الميزانية فى موعدها .

السيد / الرئيس :

هل انتهينا الآن من الميزانية .

السيد / زكريا محى الدين :

هى منتهية من ناحيه المسائل التى كانت فى حاجة الى مناقشة .. والنقاط الاساسيه فيها ابرزت سواء بالنسبة للباب الأول او الثانى او الثالث .. وغير ذلك لا يوجد جديد بالنسبة لهذه الابواب .

السيد / المشير عبد الحكيم عامر :

بقى مناقشة المشروعات .

السيد / زكريا محى الدين :

هل لاحد رأى بالنسبة لموازنة الايرادات والمصروفات ؟ ..

السيد / كمال الدين رفعت :

بالنسبة لموارد ميزانية الخدمات توجد موارد غير عادية ٠٠ ماهى الموارد الغير عادية ؟

السيد / زكريا محى الدين :

هل توجد موارد غير عادية فى ميزانية الخدمات ؟

السيد / الرئيس :

يبحث هذا الموضوع ٠٠٠ ثم هل هناك خلافات بالنسبة للسنة الأولى من الخطة ؟

السيد / زكريا محى الدين :

لقد تقدمت الخطه على اساس ٤٢٠ مليون جنيه فى السنة الاولى ٠٠ ونتيجة دراسه الموارد اتضح انه من الصعب ان نخرج بخطة استثمارية لعام ١٩٦٧/٦٦ على اساس ٤٢٠ مليون جنيه ٠٠ فى حين ان الخطة الحالية ٣٢٠ مليون جنيه وكوننا ننتقل فى سنة واحدة بـ ١٠٠ مليون جنيه ٠٠ يكون من ناحية الشكل ٠٠٠ عملية فى منتهى الصعوبة ٠٠ وهذا يؤثر على جهاز الانشاءات والعملة الصعبة تاثير كبير ٠٠ ولذلك رأينا ان نختصر هذا الرقم بنسبة ١٥ ٪ ٠٠ واذا سمحت امكانيات التنفيذ بالتجاوز فى حدود هذه النسبة فسوف يكون هذا التجاوز عبارة عن افتراض ٠٠ وتوجد زيادة فى المديونية من الجهاز المصرفى ٠٠ هذه هى حقيقة الموقف ٠

السيد الدكتور / عبد المنعم القيسونى :

سوف يكون معنى ذلك زيادة فى التفاقم ٠٠ وهذا يتعبنا سياسيا ٠٠ وهى عملية زيادة الاسعار ووجود " طوابير " امام المحلات لوجود قوة شرائية تزيد عن السلع المعروضة ٠

السيد / كمال الدين رفعت :

بخصوص مسألة التضخم ... لقد ورد فى المذكرة ان السبب يرجع الى زيادة الاجور ... وهذا ليس سببا رئيسيا بقدر زيادة ارباح القطاع الخاص التى تعتبر نقودا سائلة لم تستثمر .. وهذه تشكل تضخما اكثر من عملية الاجور .. ففى سنة ١٩٦٤/٦٣ كانت تبلغ ارباح القطاع الخاص بشكل عام اكثر من ٥٠ مليون جنيه .. وهذا الرقم لا يعاد استثماره وهذا هو السبب الرئيسى للتضخم اكثر من عملية الاجور .

السيد الدكتور / عبد المنعم القيسونى :

ان الذى يخلق التضخم هى الجهة التى تملك سلطة خلق النقد وهى الحكومة ... ان الحكومة عندما تتوسع فى الصرف .. تخلق التضخم .. وتوجد نقود مع النامر تزيد عن قيمة الانتاج .. واذا اردنا ان نمنع التضخم .. يكون ذلك بحالات مختلفة منها :

عدم زيادة الدخل العام عن الايرادات ... ثم يجوز انه يوجد بالقطاع الخاص اموالا تزيد عن الحاجة .. فانه يستفيد من هذا التضخم .. لانه كلما زاد التضخم كلما استفاد اكثر حيث انه يعمل فى السوق السوداء ويعمل على رفع الاسعار .

السيد / الرئيس :

هل يمكن ان تتم التنمية بدون تضخم ؟ لقد نمت امريكا نفسها بتضخم ... وقد نجحت فى هذا .. ثم تسأل .. كيف نمت نفسها ؟ يقال .. بانه كان مبنيا على التمويل الداخلى .. ويطلبون من القاهرة ذلك .. واعضاء الصندوق الدولى يروحون ويجيئون ويقدمون النصائح .. واننى اخشى من هذه النصائح لانهم لا يريدوننا ان نصلح او ننمى .

السيد / الدكتور عبد المنعم القيسونى :

ان القوة الاقتصادية سواء كان اقتصادى اشتراكى او رأسمالى ... وعندما

نأخذ مثل لاية دولة اشتراكية كالاتحاد السوفييتى ٠٠ نجد ان الاجور اقل من الدخل بنسبة ٣٠ ٪ ٠٠ وكذلك الحال فى رومانيا ٠٠ اذ يجب على الدول ان تكون مدخرات حقيقية لعملية التنمية ٠ واذا لم تكن مدخرات حقيقية وكانت الاستثمارات اكثر من المدخرات ٠٠ فسوف ترتفع الاسعار ٠٠ ويجب ان نقبل شيئا من اثنين ٠ اما ان تكون هناك مدخرات حقيقية او نمول من الخارج فى شكل استثمار او قروض ونعمل به ويكون هناك استقرار للاسعار ونتحكم فيها ٠٠ وما يسمى بالتضخم ٠٠ فهو على درجات ٠٠ ونحن نسمح بالتضخم من سنة ١٩٥٢ وسمحنا بزيادة فى القوة الشرائية وكانت زيادة تدريجية ٠٠ اما الآن فقد اصبحت الزيادة كبيرة ٠٠ وهذه سوف تؤدى الى ارتفاع غير مخطط فى الاسعار ٠٠ ونجد ان دول امريكا اللاتينية تجربتها قاسية حيث ان هذا كان يؤثر على خطة التنمية ٠٠ وقد نجحت المكسيك بعد ان تغلبت على التضخم وقد استفادت من القروض الخارجية ومن السياحة حتى امكنها ان تنطلق فى التنمية بسرعة اكبر من عام ١٩٤٨ وهى السنة التى بدأت فيها ٠٠ وكذلك دول امريكا اللاتينية ٠٠٠٠ فكانت الاسعار ترتفع وتهبط من عملية التنمية ٠٠ ويجوز ان يساعد التضخم الكبير فى عملية التنمية ٠٠ ولكن هذا لا يكون الا لمدة ٢ او ٣ سنة ٠

السيد / الرئيس :

هل يوجد هذا العام تضخم كبير ؟

السيد الدكتور / عبد المنعم القيسونى :

اذا التزمنا بالمصروفات الاجمالية وبهذه الموارد وحققنا هذه الموارد بما فيها موارد القطاع العام ٠٠ فسوف يكون هناك تضخم بسبب المصروفات المرحلة من سنة الى اخرى وهذه قد قدرت فى القطاعات السلعية بـ ٤٢ مليون جنيه ثم زيادة اعتمادات القوات المسلحة ٠٠ وهذه سوف تراجع مع السيد المشير عبد الحكيم عامر ٠

السيد المشير / عبد الحكيم عامر :

ماهو الحد الاقصى المسموح به بالنسبة للدخل القومى ؟

السيد الدكتور / عبد المنعم القيسونى :

على اساس نسبة زيادة الدخل الاهلى .. يمكن ان نسمح بزيادة مقابلة فى وسائل الدفاع .. اذا كانت وسائل الدفاع ٦٠٠ مليون جنيه يمكن ان نزيد ٨ ٪ سنويا دون ان يؤثر ذلك على الحالة .

ونحن قد وصلنا الى حد وجود تضخم فعلا لذلك يقتضى الامر الحذر ...

ويوجد عجز فى الميزان الحسابى .

السيد المشير / عبد الحكيم عامر :

ان الذى ضخم الموضوع هو العجز فى النقد الاجنبى .. وليس هناك تضخم اواى شىء آخر .

السيد / زكريا محى الدين :

ولكن الوضع الداخلى .. يسمح على العملة الصعبة .. ويوم ان نصرف ٥٠ مليون جنيه زيادة من العملة المحلية .. يسمح بالنسبة للعملة الصعبة ويطلب التموين مثلا زيادة حصته من العملة الحره بـ ١٠ مليون جنيه .

السيد المشير / عبد الحكيم عامر :

لقد تم تنفيذ بعض المشروعات ولم تعطى عائدا فى هذه السنة .. ولكنها ستعطى عائد فى السنوات القادمة .

السيد / زكريا محى الدين :

لقد حسب كل مليم يمكن ان ياتى فى الخطة التى ذكرها الدكتور لبيب شقير .. ورغم ذلك فيوجد عجز قدره ٥٣٣ مليون جنيه

السيد / عبد المحسن ابو النور :

توجد مشروعات سوف تضيف موارد على الخطة الخمسية الثانية .

السيد المشير / عبد الحكيم عامـــر :

صحيح يجب ان نكون حذرين ولكن يوجد انتاج سوف يضاف على الخطـــة الخمسية الثانية ٠

السيد / عبد المحسن ابو النور :

لقد حقق القطاع الزراعى زيادة قدرها ١٠ مليون جنيه فى السنة الماضيـة ٠٠٠ وبالنسبة للتوسع الافقى ٠٠ فسوف يعطى فى نهاية الخطة الخمسية الثانيـــة زيادة قدرها ٨٠ مليون جنيه فى حين ان التوسع فى الزراعة يتكلف ٨٣ مليـــون جنيـــه ٠

السيد الدكتور / مصطفى خليل :

بالنسبة للصناعة سأتكلم عن هذا العام واترك الجزء الخاص بالخطة عمومـــا لان هناك خلاف فى الخطة نفسها فمن ناحيه اتفق مع الدكتور القيسونى فى انـــه يجب ان نحد من التضخم ولا نزيد من الانفاق ٠٠ وفى هذه الحالة نرتبط بارقـام للانفاق الداخلى لا نزيد عنها ٠٠ ولكنى - من ناحيه اخرى - لازلت مختلفا مـــع الاقتصاد فى تقدير الاستثمارات عندما استورد معدات على تسهيلات ائتمانيـــة مثل القروض الروسيه ٠٠ اذ اننى لا ادفع شيئا من ثمنها الا بعد بدء الانتـاج ٠٠ وهناك فرق فى التقديرات بينى وبين التخطيط فى هذه العملية ٠٠ اننـــا متفقون على المشروعات ٠٠ ولكن هناك خلاف فى التوزيع الزمنى فى المشروعات ٠٠٠ ونحن نقدر انتاج الخطة فى ١٩٧٢/٧/١ بحوالى ٨٠٠ مليون جنيه ٠٠ بينمـــا التخطيط يبنى خطته على اساس ان الانتاج سيكون ٥٠٠ مليون جنيه ٠

السيد / الرئيـــــس :

لماذا يحسب عليك اذا كنت لن تدفع دفعة مقدمـة ؟

السيد الدكتور / مصطفى خليل :

فى بعض المشروعات سندفع دفعة مقدمة .. ولكن هناك مشروعات - مثل جميع المشروعات التعدينية - لن تزيد الدفعة المقدمة عن ٥ ٪ ولن ندفع اى قسط الا بعد ورود المعدات بسنة .. وفى هذه الحالة لا اقول اننى مرتبط ..... وانما ارى ان نضع ميزانية انفاق داخلى ونقد اجنبى .. ثم نتم عليه الاستثمار .

السيد / الرئيس :

انك ان لم تدفع الاستثمار هذا العام فانه سيكون عبئا .

السيد الدكتور / مصطفى خليل :

هذه نقطة الخلاف ... نحن تناقشنا كثيرا فى هذه العملية .. وقد قلت اننى شخصيا غير مقتنع بوجهة نظر التخطيط .. وقد حاولنا مع السيد رئيس الوزراء ان نجد حلا لهذه العملية بالنسبة لهذه السنه .. هناك معدات وصلت فعلا ولا استطيع اقامتها لانه لا يوجد لدى وسائل دفع داخلية .. ولذلك اقول انه يجب ان نسمح بشىء من التضخم لاقامة هذه المعدات لكى نبدأ الانتاج لان هناك معدات بدىء فى شحنها فعلا .. وقد حاولت امر مع الوفد التشيكى ان أؤجل محطة كهرباء الاسماعيلية فرفضوا رفضا باتا .. فقلت لهم اننا لن نحتاج الى هذه الطاقة .. فقالوا ان هذا تعاقد وانهم لا يستطيعون الا ان يعملوا على تأخير مدة التوريد .. فهل اترك هذه المعدات فى صناديقها أم ننشىء لها المصانع ؟

ان المشروع الذى قدمناه على اساس الرقم النهائى هو ان نقيم المبانى ونرتبط على المشروعات التى تساعد فى التصدير .. والذى ارجوه هو أن يسمح لنا بزيادة نسبة ١٥ ٪ من اليوم ويكون هذا معروفا لان الدكتور القيسونى يعارض فيه .. كذلك اذا كان هناك مجال يزاد الاستثمارات بالنسبة للانفاق الداخلى .

السيد / زكريا محى الدين :

لقد اثار الدكتور مصطفى خليل نقطة قمنا بحلها بالاقتناع ولكن الدكتور القيسونى يريد ان يبدى تحفظا فى هذا الموضوع .. واعتقد بالنسبة لمجال التنفيذ فى قطاع الصناعة اذا امكن التنفيذ بالمبالغ المدرجة فى الباب الثالث ... فيمكن ان نزيد هذا المبلغ حتى يصل الى اجمالى الاستثمارات بزيادة ١٥ ٪ ونسمح بهذا بالاقتراض من الجهاز المصرفى .. اى نزيد التضخم .. وهذا موضوع نظرى لانه لا توجد مشاكل بالنسبة لسنة ١٩٦٧/٦٦ .. ولكن المشاكل سوف نناقشها فى جلسات قادمة وستكون فى السنوات البينية .. حيث يرى الدكتور مصطفى خليل ان نستثمر فى السنه الثالثة بطريقه معينة .. واتفقنا معه على ان تدون الخطة بالطريقة التى نراها سليمه .. اذا امكن ان ينفذ بـ ٤٢٠ مليون جنيه ... فيمكن ان يغير ويعدل فى استثمارات السنة الثالثة من الخطة .

السيد المشير / عبد الحكيم عامر :

ولكن من حيث المبدأ اذا وصلت معدات مصنع يجب ان تقام له الانشاءات

السيد الدكتور / مصطفى خليل :

بالنسبة للتمويل هذا العام .. فقد خفضنا الامكانيات الخاصة باقامة المصانع التى وردت معداتها .. اذا امكن لقطاع الانشاءات ان يزيد من مقدرته ... فيمكن فى هذه الحالة ان نبدأ فى اقامة المبانى لجميع المصانع التى وردت معداتها حتى نبدأ الانتاج .

السيد / زكريا محى الدين :

نحن نعمل هذا العام على اساس ١٨٠ مليون جنيه وفى السنة القادمة سيكون الرقم ١٨٥ مليون جنيه .. وقد قمنا بحساب احتياجات قطاع الانشاءات من العملة الصعبة ... واية زيادة فيه .. سوف يطالبنى بالعملة الصعبة .

السيد / الرئيـــــــس :

يمكن ان نعطى اولوية لبعض المشروعات .

السيد / زكريا محى الدين :

ماقيمة اعتمادات قطاع الخدمات فى السنة القادمة ؟

السيد الدكتور : لبيب شقيـر :

٥٠ مليون جنيه .

السيد / زكريا محى الديـــــن :

اى ان الرقم قد زاد من ٤٧ مليون جنيه الى ٥٠ مليون جنيه .. والعمليـة هى عملية حسابية .. فهل لدى امكانيات وانا اعطل الامور ؟ ولقد قدمت الخطة فى سنة ٦٧/٦٦ على اساس ٢٥٠ مليون جنيه استثمار .. ثم نطلب زيادة ... ونحن نشترط ان يكون لقطاع الانشاءات ٣٨ مليون جنيه وانت تطلب ٤٨ مليـــون جنيه .. ثم تطلب دفعات مقدمه ٢٩ مليون جنيه .

السيد / الدكتور مصطفى خليل :

لقد خفض الرقم الاخيـر .

السيد / الرئيـــــــس :

على السيد رئيس الوزراء ان يصفى هذا الموضوع واننى اود معرفة ما تم فـــى الخطة الخمسية الاولى وماذا سيتم فى الخطة الخمسية الثانية .

السيد الدكتور / مصطفى خليل :

نريد زيادة فى الانفاق المحلى تقدر بـ ١٠ مليون جنيه بالاضافة الـــــى

نسبة الـ ١٥ ٪ .

السيد / الرئيـــــس :

هل هذه مشكلـــة ؟

السيد المشير / عبد الحكيم عامر :

اعتقد انك سوف تجاب الى طلبك .

السيد الدكتور عبد المنعم القيسونـــى :

لقد اخذ كل المبالغ التى اخذناها من الصناعـــة .

السيد الدكتور / مصطفى خليل :

ان الدكتور القيسونى يعتبر ان الاستهلاك والاحتياطى مال سائل يمكـــن ان يتم به التمويل الذاتى .. فهل نبيع اصول الشركة والمخزون حتى يكون لدينا المال السائل ؟

السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى :

يوجد للشركات الصناعية اكثر من ١٠٠ مليون جنيه مال سائل .

السيد الدكتور / مصطفى خليل :

هذا مال سائل لتمويل الدوره الانتاجية .. فهل نأخذه للاستثمارات ؟

السيد / زكريا محى الدين :

لقد اتفقنا على ان كل التمويل الذاتى الموجود لدى الشركات يسجل فـــى البنوك اعتبارا من السنه القادمـــة .

السيد الدكتور / عبد المنعم القيسونى :

ان الشركات تحقق ارباحا من ودائع البنوك اكثر من ربحها فى العمليـــات الصناعيـــة .

السيد / زكريا محى الدين :

ان الدكتور مصطفى خليل يثير مشكلة غير موجودة .. اذا كنا نحن نسمح بالتجاوز فى حدود ١٥ ٪ .. فيمكن اذا كانت عنده القدره على التنفيذ أن يتجاوز هذه النسبة ... ونحن الآن فى تقديرنا نشك فى هذا .

السيد / الرئيس :

اذن يكون الامر منتهيا ... واننى اسمح لك من الآن بهذا التجاوز .

السيد / زكريا محى الدين :

ان بعض القطاعات سوف لا تستكمل التنفيذ بالمبالغ المدرجة لها .... ولذلك سوف تكون الخطة مرنه بحيث يمكن ان ننتقل من جهة الى اخرى .

السيد / الرئيس :

على كل حال سوف نعقد اجتماعات باستمرار وسوف نناقش جميع الموضوعات

السيد الدكتور محمد لبيب شقير :

ان الذى يحدنا فى التوزيع هو النقد الاجنبى لان الدكتور مصطفى خليل حسب التوزيع الذى كان قد اعده يريد ان يقفز من ١٠٠ مليون جنيه الى ٢٢٠ مليون جنيه فى عام ١٩٦٨/٦٧ والى ٢٥٠ مليون جنيه فى ١٩٦٩/٦٨ ثم ينزل فى آخر سنة الى ٢٣٥ مليون جنيه .. وهذا ممكن لولم يترتب عليه اعباء نقد اجنبى مباشرة اوغير مباشرة .. فالنقد الاجنبى الذى يريده كدفعات مقدمه هو ٨ و ٣٤ مليون جنيه منهم ٥ و ٢٦ نقد حر .. هذا للسنة القادمة .. بينما كل الدفعات المقدمة فى السنة لا تجاوز ٢٠ مليون جنيه نقد حر واتفاقيات .... وطبيعى ان هذا الرقم غير موجود .

السيد الدكتور مصطفى خليل :

لقد وضعت النقد الاجنبى للحسابات فقط .. ولكنا نستورد اشياء بدون دفعات مقدمة .

السيد / زكريا محى الدين :

لقد سافرت الى مالى وارسلت الى خطة فيها ٢٧ مليون جنيه دفعات مقدمه

السيد الدكتور مصطفى خليل :

لقد خفضتها الى ١٥ مليون جنيه .

السيد / الرئيس :

لنفرض انه تعاقد الآن ولكنه سيدفع بعد ذلك .. فى هذه الحالة لا نحسب له انه سيدفع هذا العام .

السيد الدكتور محمد لبيب شقير :

هذا ممكن لان التوزيع السنوى سيعلن فى الصناعة .

السيد / الرئيس :

بالنسبة للعملة الصعبة نحسب على اساس الانفاق .. فاذا كان سيستورد مصنعا بـ ١٠٠ مليون جنيه ولكنه سيدفع او سينفق ١٠ مليون جنيه فقط .. فى هذه الحالة لا نحسب له ١٠٠ مليون .

السيد / زكريا محى الدين :

لقد طلبنا منه الا تتجاوز الدفع المقدمة قدرا معينا .. وكذلك بالنسبة للانشاءات قلنا لا بد الا تتجاوز حدا معينا .. ولكنه يقل : لا . لا بدان تتجاوز .

السيد الدكتور مصطفى خليل :

لقد اعطيت الاولوية لقطاع الصناعة بالنسبة للانشاءات

السيد / زكريا محى الدين :

ما هو القطاع الذى نعطى قطاع الصناعة اولوية عليه ؟ .. هل هو قطاع

الزراعة ؟ ... اننى ارى ان الزراعة حتميـــة .

السيد / الرئيـــس :

هو يقصد الاولوية فى الانشاءات وليس فى الانفاق .

السيد / زكريا محى الدين :

هل نوقف بناء بيوت للفلاحين ؟

السيد / الرئيـــس :

يمكن السماح لقطاع الصناعة بالتجاوز فى حدود ١٠ مليون جنيه فى الانفـاق المحلـى .

السيد / زكريا محى الدين :

هذا لا يحتاج الى مناقشة خصوصا اذا كان سيعطينا عائدا .. والتضخـم يوجد اذا لم تكن هناك امكانية للتصدير او الانتاج .

السيد الدكتور مصطفى خليل :

اننا نستورد السماد منذ عامين ولا اسنطيع ان اقيم مصنع السماد .

السيد / الرئيـــس :

وقد اقتم انشاءات فى اسيوط دون وجود الماكينات لمصنع السماد .. علـى كل حال نؤجل الكلام فى هذا الآن .. وانما نحسب الاستثمارات على اســـاس الانفاق الفعلى سنويا بحيث يكون مجموع الانفاق فى نهاية الخطة مساويا لمجموع الاستثمارات .

السيد الدكتور مصطفى خليل :

بالنسبة للانشاءات ارجو ان تكون هناك مرونه .. لى على حسب ورود الماكينـــات والمعدات ولا نرتبط برقم معين .

السيد / زكريا محى الدين :

هل توقف الاسكان الحضرى ؟ .. كيف لا ترتبط برقم فى الانشاءات وهى تمثل عملة صعبة ؟

السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى :

ان السيد الرئيس قرر ان نحسب على اساس الانفاق وليس على اساس الاستثمار ... فهل نغير شكل الميزانية ؟ .. ان الميزانية مبنية على الانفاق الاستثمارى ... فارجو ان نترك شكل الميزانية كما هى .

السيد / الرئيس :

لا مانع من ذلك .

وبالنسبة للسنة الاولى فى الصناعة .. يسمح لها بتجاوز ارقام الاستثمارات المخصصة لها فى الميزانية بالنسبة للانفاق المحلى فى حدود ١٠ مليون جنيه علاوة على نسبة الـ ١٥ ٪ المقررة

وبخصوص قطاع الزراعة .. هل لا يوجد شىء ؟

السيد / عبد المحسن ابو النور :

لا يوجد غير الذى تم الاتفاق عليه وهو نسبة الـ ١٥ ٪ .

السيد / الرئيس :

اشكركم .... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .